الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة UNITED ARAB EMIRATES

المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء NATIONAL BUREAU OF STATISTICS

التقريـــر الإحصـــائي السنـــوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية

2012

يونيو 2013

United Arab Emirates

دولة الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطني للإحصاء

التقـــرير الإحصـــائي السنـــوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية

2012

يوليو 2013

تم إعداد وطباعة هذا الدليل
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© رمضان 1434 هـ، يوليو، 2013
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2013م. *التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية .*

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الوطني للإحصاء / إدارة النشر الإحصائي / قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+971 2 5592000**
فاكس: **+971 2 5592999**
البريد الإلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال

الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية، تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

القيم

الدقة	الأمانة	الموضوعية
الصدق	العمل الجماعي	الإبداع

تقديـــــــم

تمثل البيانات الإحصائية المادة الخام لإنتاج المعلومات في مختلف المجالات، وقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بتعزيز قدرات مؤسساتها وأجهزتها الإحصائية، خاصةً بعد حدة التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي صاحبها طلب متجدد على البيانات والمؤشرات الإحصائية الرسمية، وفق مواصفات من الدقة والجودة والموثوقية والوقتية العالية.

وقد واكب المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة هذه التطورات، واتخذ سلسلة من الإجراءات الفنية والإحصائية، والتي من شأنها توثيق وزيادة قدرة المركز على إنتاج خدمات إحصائية لتلبية احتياجات المستخدمين على أعلى درجة من المهنية والدقة، ووفق التوصيات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الإحصائي في الدولة مقارنةً بغيرها من الدول.

ويأتي إعداد هذا التقرير مع استمرار تحسن نسبة مؤشرات إدارة الأداء الاقتصادي، وقد ساهم في هذا التعافي النتائج الإيجابية التي تحققت بفعل سياسات التدخل، التي اتخذتها الحكومة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والجوانب الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي يضفي أهمية إضافية على المؤشرات الإحصائية ودورها في تقديم صورة موضوعية عن الواقع مع نهاية عام 2012.

ويأتي إعداد هذا التقرير ضمن جهد المركز لتقديم أرقام إحصائية رسمية عن أهم وأحدث المؤشرات الإحصائية المتوفرة حول دولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية احتياجات المستخدمين، حيث يغطي هذا التقرير أهم وأحدث المؤشرات الإحصائية الاقتصادية، والسكانية والاجتماعية، إلى جانب المؤشرات ذات العلاقة بإحصاءات الزراعة والبيئة والطاقة، والتي يتم تغطيتها ضمن أنشطة المركز بشكل دوري، حيث يسعى المركز لخدمة جمهور المستخدمين للبيانات الإحصائية على أسس ومبادئ إحصائية سليمة، ويرحب المركز بأية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها إغناء وتطوير منتجاته وخدماته الإحصائية.

والله ولي التوفيق،،،

معالي ريم ابراهيم الهاشمي

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	9
الملخص التنفيذي	15
أولاً : المؤشرات الاقتصادية الكلية	**17**
1.1 البيانات المنقحة للحسابات القومية 2007 – 2012 بالأسعار الجارية	17
2.1 قطاع المصارف والوساطة المالية	29
3.1 الاستثمار الأجنبي	33
4.1 مؤشرات الأسعار والتضخم 2012	36
5.1 متوسط أسعار النفط 2005 - 2012	38
6.1 مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2012)	39
7.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2012/2013)	40
8.1 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2010-2011)	41
9.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2012	43
ثانياً : المؤشرات السكانية والاجتماعية	**49**
1.2 التقديرات السكانية 2011 – 2012	49
2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل	50
3.2 مؤشرات الخدمات الصحية	50
4.2 إحصاءات المواليد والوفيات	51
5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية	52
6.2 إحصاءات الزواج والطلاق	54
ثالثاً : مؤشرات إحصاءات الزراعة والبيئة	**57**
1.3 مؤشرات احصاءات الزراعة	57
2.3 مؤشرات احصاءات البيئة	61
1.2.3 مؤشرات عناصر المناخ	61
2.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه	62
3.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك الكهرباء	64
4.2.3 مؤشرات احصاءات النفايات	64
5.2.3 مؤشرات الهواء	66
6.2.3 مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية	67

قائمة الجداول

جدول 1:	قيمة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية 2007 – 2012	20
جدول 2:	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 – 2012	21
جدول 3:	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 – 2012	23
جدول 4:	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 – 2012	24
جدول 5:	قيمة تعويضات العاملين 2007 – 2012	25
جدول 6:	قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 2007 – 2012	26
جدول 7:	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2007 – 2012	27
جدول 8:	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2007 – 2012	28
جدول 9:	متوسطات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية لعامي 2011 و2012	37
جدول 10:	معدل التضخم حسب الإمارة لعام 2012 مقارنةً بعام 2011	38
جدول 11:	الصادرات والواردات وإعادة التصدير 2008– 2012	43
جدول 12:	إحصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع للأشهر التسعة الأولى من عام 2012	47
جدول 13:	إحصاءات الخدمات الصحية 2007 – 2011	50
جدول 14:	عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2011	51
جدول 15:	عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2011	51
جدول 16:	المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2011/2012	52
جدول 17:	توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2011 /2012	53
جدول 18:	توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2011 /2012	53
جدول 19:	طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والنوع للعام الدراسي 2010 /2011	54
جدول 20:	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005– 2011	55
جدول 21:	حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005 – 2011	56
جدول 22:	مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة 2006 – 2011	58
جدول 23:	كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2008 – 2011	59
جدول 24:	كمية وقيمة المستوردات والصادرات والمعاد تصديره من السلع الزراعية 2011	60
جدول 25:	درجات الحرارة المئوية المطلقة العظمى والصغرى (مْ) حسب الشهر ومحطة الرصد 2011	61
جدول 26:	كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2011	62

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1:	الاتجاه العام لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2001 – 2012	17
شكل 2:	الاتجاه العام لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2001 – 2012	18
شكل 3:	توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي 2010 – 2012	19
شكل 4:	الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2002 – 2012	20
شكل 5:	التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2012	29
شكل 6:	عدد العاملين في قطاع البنوك حسب الجنسية 2009 – 2012	30
شكل 7:	تعويضات العاملين 2007 - 2012	30
شكل 8:	قيمة الإنتاج الإجمالي للبنوك 2011	31
شكل 9:	حجم الودائع في البنوك حسب الجنسية 2007 – 2012	31
شكل 10:	تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2012	32
شكل 11:	الاستثمار الأجنبي (الكلي) 2009– 2011	33
شكل 12:	التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي 2009 – 2011	34
شكل 13:	الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2011	34
شكل 14:	نسب المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2010– 2011	35
شكل 15:	الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك 2007 – 2012	36
شكل 16:	متوسط أسعار النفط 2005 - 2012	38
شكل 17:	مؤشر جاهزية الشبكية 2008– 2012	40
شكل 18:	مؤشر التنافسية العالمية 2005– 2012	41
شكل 19:	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 و2011	42
شكل 20:	توزيع إجمالي قيمة التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012	45
شكل 21:	توزيع قيمة إحصاءات التجارة الخارجية حسب الشهر 2012	48
شكل 22:	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005 – 2011	55
شكل 23:	أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2008 – 2011	58

تابع / قائمة الأشكال البيانية

شكـــل 24 :	كمية المياه المستخدمة 2007 – 2011	63
شكـــل 25 :	إجمالي استهلاك الكهرباء 2007 – 2011	64
شكـــل 26 :	التوزيع النسبي للنفايات المجمّعة حسب الإمارة 2011	65
شكـــل 27 :	التوزيع النسبي للنفايات المجمّعة حسب النوع 2011	65
شكـــل 28 :	التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمّعة غير الخطرة حسب أسلوب التخلص 2011	66
شكـــل 29 :	توزيع مساحات المحميات الطبيعية حسب الإمارة 2012	67

تنويه للقارئ

تستند البيانات الواردة ضمن هذا التقرير إلى عدد من المصادر الإحصائية، وأهمها نتائج المسوح الإحصائية والبيانات السجلية التي نفذها المركز الوطني للإحصاء حسب برنامجه الإحصائي خلال عام 2012، إلى جانب البيانات والنتائج الإحصائية التي تقوم مراكز الإحصاء المحلية بتوفيرها بغرض قيام المركز بإعداد المؤشرات التجميعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي عملية إحصائية ليست سهلة بسبب تعدد مصادر البيانات، وتنوع مواعيد تنفيذ المسوح بين المراكز الإحصائية، إلا أن المركز الوطني للإحصاء يبذل كل الجهود لإخراج المؤشرات الإحصائية على درجة عالية من الاتساق والدقة، وفق التوصيات والمعايير الدولية الخاصة بالإحصاءات الرسمية.

ونظراً لخصوصية وطبيعة العمل الإحصائي في الدولة، فقد يلحظ القارئ وجود بعض الفوارق في قيم المؤشرات الإفرادية والتجميعية، أو اختلاف في طريقة العرض للبيانات، بين هذا التقرير وتقارير أخرى، فإن هذه الاختلافات ناجمة عن التعديلات التي تمت على ملفات البيانات في ظل تحسن التغطية الإحصائية وتوفر بيانات نهائية للمسوح الإحصائية وبيانات أكثر دقة من المصادر السجلية، وبغرض التسهيل على القارئ فإننا ندرج دلالة بعض الرموز، التي قد يرد بعضها ضمن هذا التقرير:

(...) لا يوجد بيان.
(=) القيمة أقل من نصف وحدة.
(ـ) التصنيف لا ينطبق.
(:) البيانات غير متاحة للنشر .

ملاحظة عامة:

تم عرض بيانات لسنوات سابقة لبعض الأنشطة الإحصائية ضمن التقرير، وذلك لعدم توفر البيانات النهائية لعام 2012 من مصادرها الرسمية حتى تاريخ إعداد ونشر هذا التقرير.

الملخص التنفيذي

1. بلغت قيمة النـــاتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2007) لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 1,025,623 مليون درهم نهاية عام 2012، مقارنةً بقيمة 982,725 مليون درهم نهاية عام 2011، محققاً معدل نمو يقدر بنحو 4.4 % مع نهاية عام 2012، من جانب آخر بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجـــارية في نهاية عام 2012 نحو 1,409,502 مليون درهم، مقارنةً بقيمة 1,280,215 مليون درهم عام 2011، أي بنسبة نمو تصل إلى 10.1 % لنفس الفترة.

2. بلغت قيمة التـــكوين الرأســمالي الإجمالي الثابت 309,173 مليون درهم عام 2012، مقارنةً بنحو 281,690مليون درهم في عام 2011، وتزداد أهمية هذا المتغير لارتباطه بمعدلات الاستثمار والقدرات الفنية للاقتصاد الوطني، إلى جانب تأثيره على باقي المتغيرات، وعلى مستوى الإنتاج الكلي للأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فقد بلغت نحو 2,317,704 مليون درهم مقارنةً بنحو 2,114,217 مليون درهم نهاية عام 2011، بنسبة نمو تصل إلى 9.6 %.

3. توزع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 بواقع 690,344 مليون درهم للقطاعات غير النفطية، مقابل 335,279.4 مليون درهم للقطاع النفطي على مستوى الأسعار الثابتة، وتدل هذه البيانات على أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية تقدر بنحو 67.3 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2012.

4. صنف تقرير التنافسية العالمي 2012 /2013 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات في المرتبة الـ 24 عالمياً في مجال التنافسية بمؤشر قدره 5.07، كما صنف التقرير وللعام الرابع على التوالي دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن المجموعة الثالثة، وهي أعلى مرتبة يتم تصنيف الدول فيها بناءً على اعتماد اقتصادها على عوامل تعزيز الابتكار في التنمية الاقتصادية.

5. تعتبر بيانات التعدادات الشاملة ذات أهمية استثنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد بادر المركز الوطني للإحصاء إلى تطوير أدوات قياس تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، إلا أن جهود المركز لم تصل لغاياتها حتى الآن حيث أنه جاري التنسيق مع الجهات الرسمية للحصول على البيانات التفصيلية الخاصة بهذه المبادرة، الأمر الذي تعذر معه إصدار تقديرات منقحة للفترة 2011 - 2012.

6. أظهرت البيانات الإحصائية وجود انخفاض بشكل عام في مستوى الإنتاج النباتي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011 مقارنةً بعام 2010، حيث وصل هذا الانخفاض إلى 23.3 % في مساحة المحاصيل الحقلية، و 0.1 % للخضروات، أما مساحة الأشجار المثمرة فقد ازدادت بنسبة 4.1 %، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال لنفس فترة المقارنةً، في حين سجلت الثروة السمكية انخفاضاً في الإنتاج بلغ 5.6 % نهاية عام 2011 مقارنة بمستواها نهاية عام 2010، وكذلك أظهرت البيانات المتوفرة أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2011 حوالي 1,726 مليون متر مكعب.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية

1.1 البيانات المنقحة للحسابات القومية 2007 – 2012 بالأسعار الجارية

تشير التقديرات الأولية للمؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2012، التي يقوم المركز الوطني للإحصاء بإعدادها سنوياً على مستوى الدولة من واقع نتائج الحسابات القومية، بأن الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2007) على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، يقدر بنحو 1,025,623 مليون درهم، مقارنةً بقيمة 982,725 مليون درهم نهاية عام 2011، محققاً معدل نمو يقدر بنحو 4.4% مع نهاية عام 2012، في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في نهاية عام 2012 نحو 1,409,502 مليون درهم، مقارنةً بقيمة 1,280,215 مليون درهم نهاية عام 2011، أي بنسبة نمو تصل إلى 10.1 % لنفس الفترة، ويستعرض الشكل رقم 1 الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات 2001 – 2012.

شكل 1 :
الاتجاه العام لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2001 – 2012

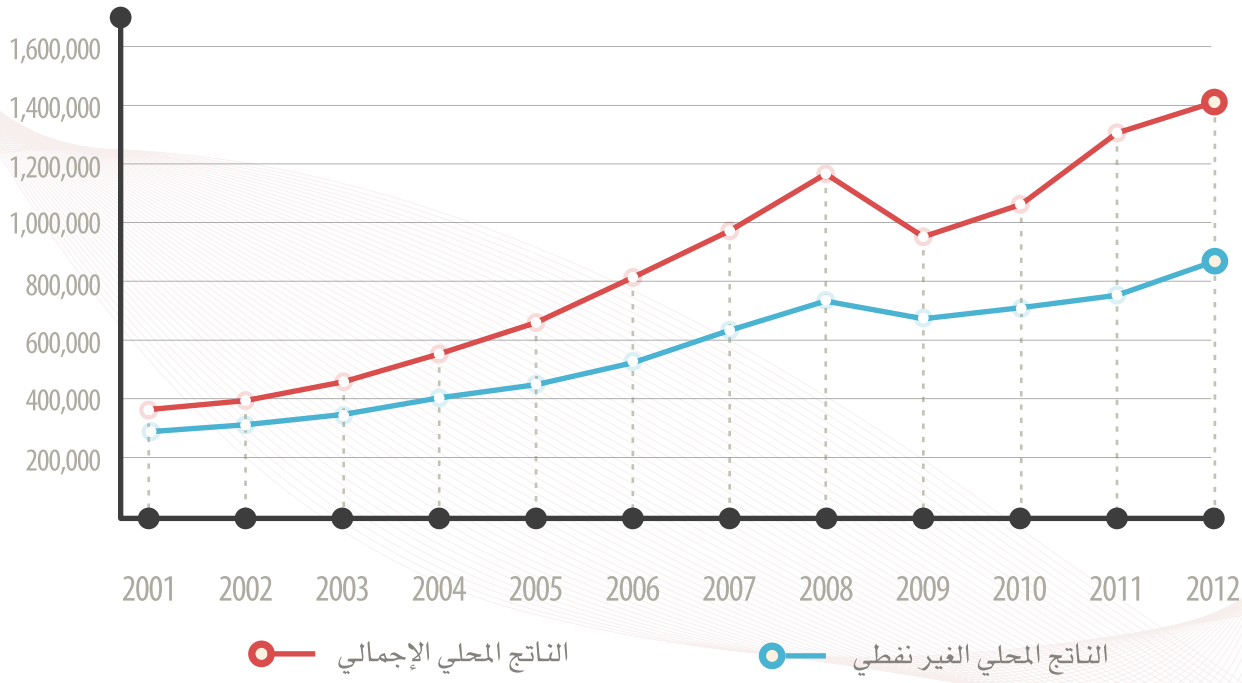

* نتائج التقديرات الأولية.

وعلى مستوى الاتجاه العام للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فقد أظهرت النتائج استمرار معدلات النمو التي يحققها اقتصاد الدولة كما يتضح من الشكل رقم 2 أدناه.

شكل 2 :

الاتجاه العام لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2001 – 2012 *

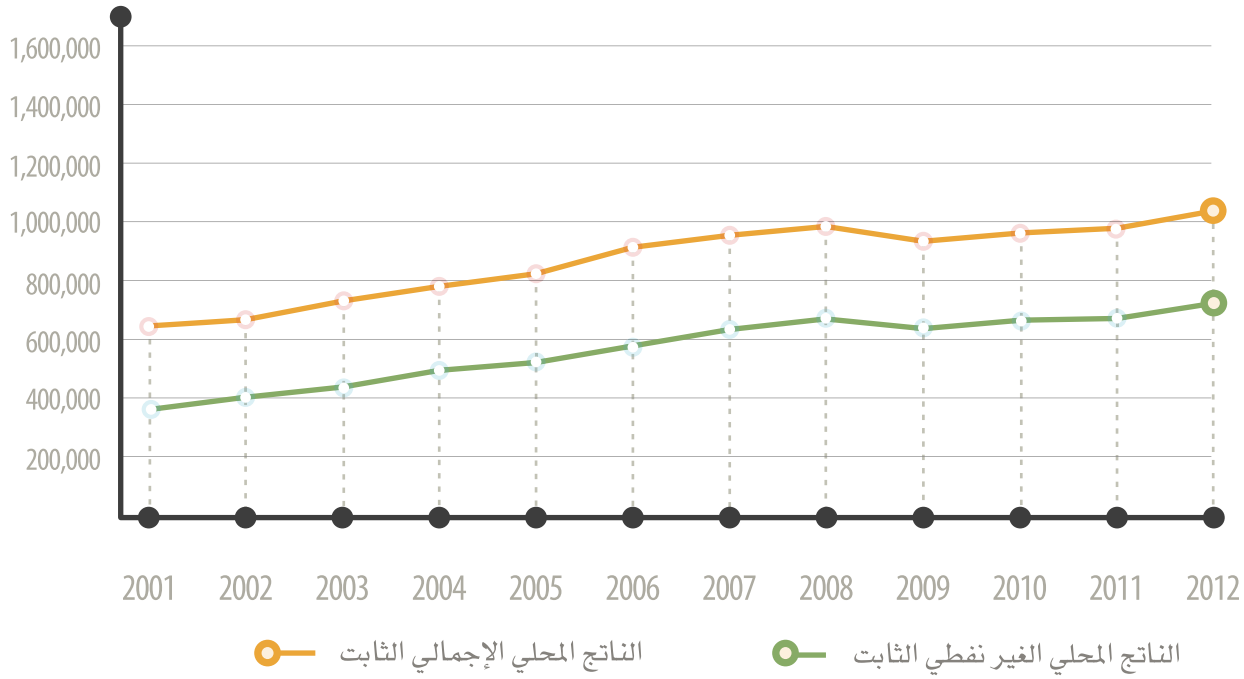

* نتائج التقديرات الأولية.

ويتضح من الاتجاه العام وفق البيانات المتوفرة حول مستويات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2001 - 2012, التحسن المستمر في مستوى هذا المؤشر الاقتصادي المهم، ولا سيما مع نهاية عام 2012، وقد ساهم في تحسن مستويات الناتج المحلي لعام 2012 العديد من العوامل الدافعة لعجلة الاقتصاد للحفاظ على معدلات الأداء التي تم تسجيلها خلال السنوات الأخيرة الماضية، ومن أهم تلك العوامل الدور الذي لعبه المستوى الجيد والمستقر لأسعار النفط بشكلٍ عام خلال العام السابق، حيث بلغ متوسط أسعار النفط خلال عام 2012 قرابة الـ 111.5 دولار للبرميل، مقارنةً بنحو 109.5 دولار للبرميل لعام 2011، و 79.5 دولار للبرميل لعام 2010، في حين كان متوسط أسعاره لسنة 2009 قرابة الـ 62.5 دولار للبرميل، إلى جانب الدور الذي ساهم به التحسن العام الذي حققته باقي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات غير النفطية في اقتصاد الدولة خلال نفس العام، وقد شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية تحسناً إيجابياً في معدلات نموها في عام 2012، مما انعكس إيجاباً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وقد توزع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 بواقع 690,344

مليون درهم للقطاعات غير النفطية، مقابل 335,279.4 مليون درهم للقطاع النفطي على مستوى الأسعار الثابتة، وتدل هذه البيانات على أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية تقدر بنحو 67.3 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2012، وتدلل هذه المؤشرات على أن اقتصاد الدولة يواصل تحقيق المزيد من النمو والتحسن، سواءً على المستوى العام أو على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الدولة، وتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي في اقتصاد الدولة من خلال زيادة الأهمية النسبية للأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الوطني للدولة، إلى جانب الاستقرار العام لمعدلات التضخم في الدولة، حيث لم تتجاوز نسبة التضخم لعام 2012 ما نسبته 0.66 % مقارنةً بمستوى الأسعار نهاية عام 2011.

شكل 3 :

توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي 2010 – 2012 *

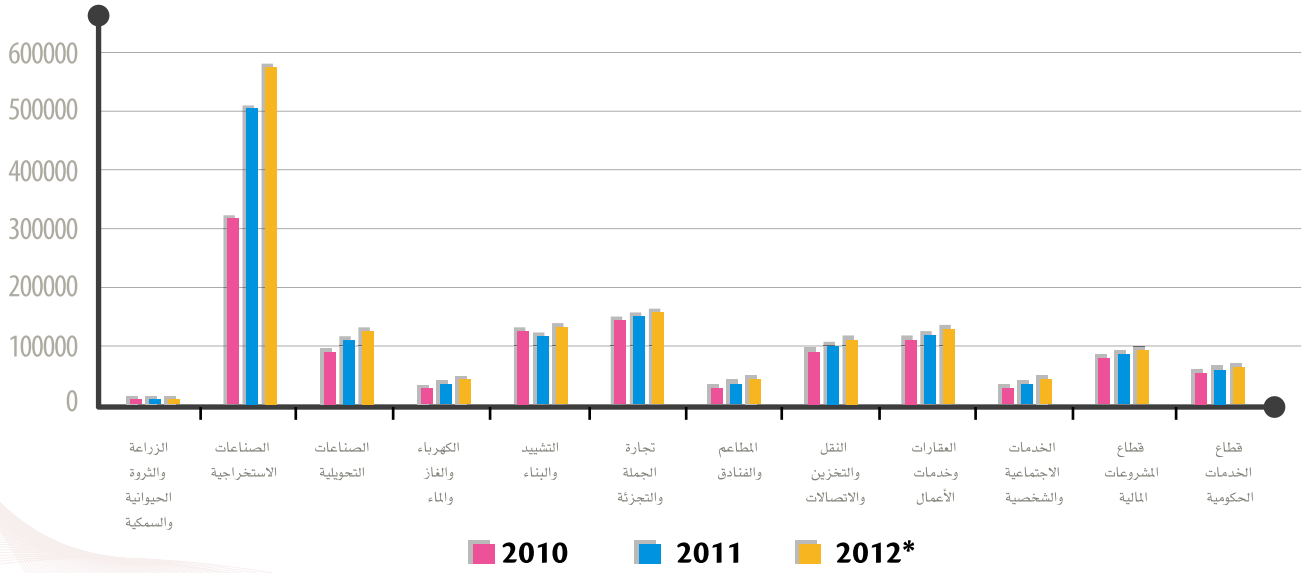

* نتائج التقديرات الأولية.

وشهدت باقي المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة تحسناً إضافياً على مستوى قيمها نهاية عام 2012 مقارنةً بالسنوات السابقة، حيث تواصلت معدلات نموها مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فقد بلغت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت 309,173 مليون درهم عام 2012، مقارنةً بنحو 281,690مليون درهم في عام 2011، وتزداد أهمية هذا المتغير لارتباطه بمعدلات الاستثمار والقدرات الفنية للاقتصاد الوطني، إلى جانب تأثيره على باقي المتغيرات، وعلى مستوى الإنتاج الكلي للأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فقد بلغت نحو 2,317,704 مليون درهم مقارنةً بنحو 2,114,217 مليون درهم نهاية عام 2011، بنسبة نمو تصل إلى 9.6 %.

جدول 1 :
قيمة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية 2007 – 2012 *

(القيمة: مليون درهم)

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
الناتج المحلي بالأسعار الجارية	947,197	1,158,581	935,766	1,055,557	1,280,215	1,409,502
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	947,197	977,430	930,475	946,021	982,725	1,025,623
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	223,283	259,220	269,224	262,575	281,690	309,173
تعويضات العاملين	205,645	254,653	244,165	277,539	295,756	322,010
الإنتاج	1,590,708	1,945,681	1,594,353	1,768,703	2,114,217	2,317,704

* نتائج التقديرات الأولية.

شكل 4 :
الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 – 2012 *

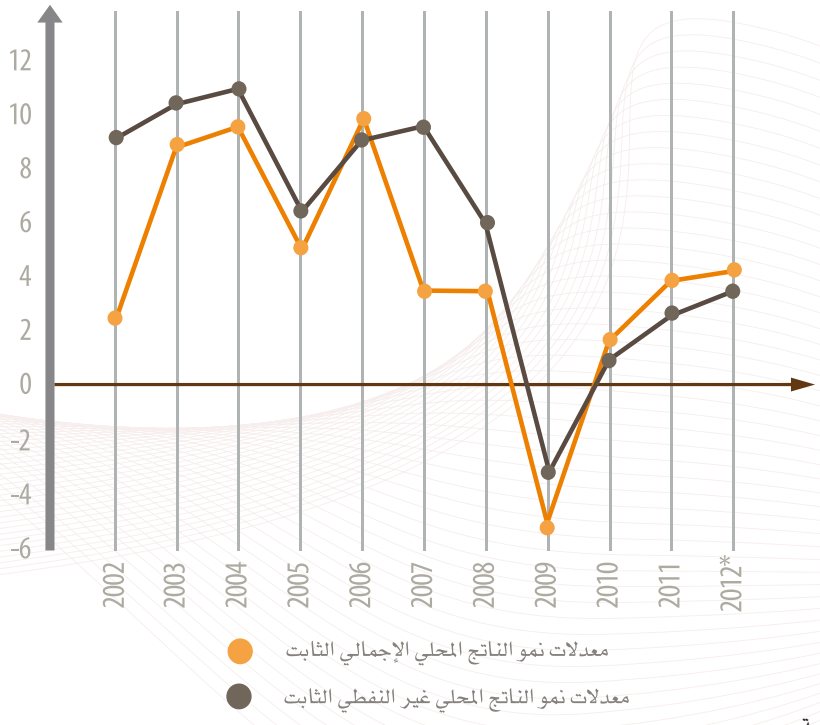

* نتائج التقديرات الأولية.

وقد استند المركز الوطني للإحصاء في تدقيقه ومراجعته للبيانات الاقتصادية السنوية على مستوى الاقتصاد الكلي وإعداد الحسابات القومية للدولة، على أحدث البيانات التي وفرتها مصادر البيانات الرسمية، والتي تشكل أساس إعداد هذه النتائج، حيث تم إجراء بعض التعديلات على قيم المتغيرات الاقتصادية لعام 2011 مقارنةً بقيمها في النشرات السابقة، وذلك نتيجةً لتوفر البيانات والنتائج النهائية لعدد من المسوح الاقتصادية التي أنجزت من قبل مركز الإحصاء – أبوظبي ومركز دبي للإحصاء، وقد قام المركز الوطني للإحصاء بإجراء كافة الإجراءات الفنية والمنهجية اللازمة لإعداد الحسابات القومية حسب الأدلة الدولية، من خلال عملية تدقيق ومراجعة وتنقيح حساباتها القومية، وبهدف الوصول إلى أدق النتائج الإحصائية، كما قام المركز الوطني للإحصاء بالعمل المشترك مع الجهات ذات العلاقة، وفي مقدمتها البعثة السنوية لصندوق النقد الدولي، لمراجعة البيانات ودراسة اتساقها ودقتها، حيث تم الاستفادة من كافة الملاحظات التي من شأنها تعزيز دقة الأرقام الإحصائية وزيادة درجة موثوقيتها، وتعزيز دور المركز الوطني للإحصاء باعتباره المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية الرسمية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول 2 :

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

الأنشطة / القطاعات الاقتصادية	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
قطاع المشروعات غير المالية :	882,736	914,038	855,791	871,390	907,214	942,910
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9,251	8,243	8,210	7,346	7,358	7,398
- الصناعات الاستخراجية :	321,845	314,420	287,798	298,845	318,397	338,272
* النفط الخام والغاز الطبيعي	320,349	312,791	284,893	295,793	315,410	335,279
* المحاجر	1,496	1,629	2,904	3,052	2,987	2,993
– الصناعات التحويلية	85,490	94,268	81,021	83,154	90,710	91,764
– الكهرباء والغاز والماء	17,396	20,202	22,966	23,663	26,458	28,007
– التشييد والبناء	94,714	104,443	106,213	105,426	102,763	102,849
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	132,166	135,703	124,861	127,437	127,587	128,396
– المطاعم والفنادق	17,939	18,300	17,516	17,487	18,799	19,482
– النقل والتخزين والاتصالات	76,088	85,033	87,605	88,256	91,079	93,279
*النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	56,887	62,027	61,285	61,672	62,915	6,3021
*الاتصالات	19,201	23,006	26,320	26,584	28,164	30,258

الأنشطة / القطاعات الاقتصادية	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
- العقارات وخدمات الأعمال	111,180	114,042	99,033	98,790	101,747	108,148
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	16,666	1,9384	20,569	20,984	22,316	25,316
قطاع المشروعات المالية	**67,872**	**68,686**	**69,148**	**64,700**	**67,447**	**71,483**
قطاع الخدمات الحكومية	**27,575**	**33,217**	**44,080**	**49,697**	**51,628**	**56,397**
- الخدمات المنزلية	**3,582**	**3,983**	**3,868**	**4,106**	**4,383**	**4,515**
ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة	**34,567**	**42,494**	**42,412**	**43,871**	**47,947**	**49,682**
المجموع	**947,197**	**977,430**	**930,475**	**946,021**	**982,725**	**1,025,623**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	**626,849**	**664,639**	**645,582**	**650,229**	**667,316**	**690,344**

* نتائج التقديرات الأولية.

جدول 3 :
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

الأنشطة / القطاعات الاقتصادية	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
قطاع المشروعات غير المالية :	882,736	1,086,088	862,225	969,927	1,191,762	1,311,987
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9,251	9,585	9,655	8,992	9,354	10,363
- الصناعات الاستخراجية :	321,845	429,105	254,252	334,047	505,767	568,788
* النفط الخام والغاز الطبيعي	320,349	427,666	251,818	331,584	503,225	566,128
* المحاجر	1,496	1,439	2,434	2,463	2,542	2,660
– الصناعات التحويلية	85,490	99,641	85,623	94,546	112,982	126,201
– الكهرباء والغاز والماء	17,396	21,197	24,093	25,706	29,734	32,053
– التشييد والبناء	94,714	122,242	120,650	122,352	120,130	125,536
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	132,166	147,590	128,462	136,995	140,907	148,939
– المطاعم والفنادق	17,939	21,356	19,587	21,566	24,777	28,122
– النقل والتخزين والاتصالات	76,088	88,815	88,518	89,517	100,460	113,018
* النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	56,886	65,587	61,685	63,212	73,552	83,930
* الاتصالات	19,201	23,227	26,833	26,305	26,908	29,088
– العقارات وخدمات الأعمال	111,180	125,697	109,469	112,621	120,491	127,600
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	16,666	20,859	21,916	23,586	27,158	31,367
قطاع المشروعات المالية	**67,872**	**74,310**	**73,297**	**74,017**	**80,060**	**86,065**
قطاع الخدمات الحكومية	**27,575**	**39,576**	**45,444**	**57,151**	**60,204**	**65,984**
- الخدمات المنزلية	**3,582**	**4,158**	**4,266**	**4,651**	**5,104**	**5,283**
ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة	34,567	45,551	49,467	50,189	56,914	59,817
المجموع	947,197	1,158,581	935,766	1,055,557	1,280,215	1,409,502
القطاعات غير النفطية	626,488	730,914	683,948	723,974	776,990	843,374

* نتائج التقديرات الأولية.

جدول 4 :
قيمة الإنتاج الكلي 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

الأنشطة / القطاعات الاقتصادية	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
قطاع المشروعات غير المالية :	1,449,206	1,774,691	1,414,952	1,576,633	1,895,354	2,080,180
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	13,898	14,383	14,604	13,833	14,306	15,848
- الصناعات الاستخراجية :	346,135	441,413	266,968	347,368	521,922	586,837
* النفط الخام والغاز الطبيعي	343,165	438,588	263,054	343,369	517,790	582,513
* المحاجر	2,970	2,825	3,914	3,999	4,132	4,324
– الصناعات التحويلية	273,902	327,768	260,059	300,705	376,845	420,935
– الكهرباء والغاز والماء	27,949	32,933	36,333	45,449	52,055	56,114
– التشييد والبناء	218,949	291,898	268,455	268,949	279,068	291,626
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	191,420	213,971	173,352	182,780	199,324	210,686
– المطاعم والفنادق	29,773	35,246	31,604	35,691	39,196	44,487
– النقل والتخزين والاتصالات	139,513	167,582	159,751	166,962	191,375	215,297
*النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	117,851	140,313	128,288	135,515	158,815	181,223
* الاتصالات	21,662	27,269	31,462	31,447	32,560	35,198
– العقارات وخدمات الأعمال	183,076	217,604	172,188	177,420	179,256	189,832
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	24,590	31,894	31,640	37,476	42,007	48,517
قطاع المشروعات المالية	**79,944**	**89,958**	**88,483**	**90,349**	**97,201**	**104,492**
قطاع الخدمات الحكومية	**57,977**	**76,874**	**86,652**	**97,070**	**116,558**	**127,749**
- الخدمات المنزلية	**3,582**	**4,158**	**4,266**	**4,651**	**5,104**	**5,283**
المجموع	**1,590,708**	**1,945,681**	**1,594,353**	**1,768,703**	**2,114,217**	**2,317,704**

* نتائج التقديرات الأولية.

جدول 5 :
قيمة تعويضات العاملين 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
قطاع المشروعات غير المالية :	163,718	198,970	182,422	202,157	216,377	235,700
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	2,870	2,946	2,976	2,961	3,145	3,484
- الصناعات الاستخراجية :	5,660	8,129	8,902	9,225	10,495	11,783
* النفط الخام والغاز الطبيعي	5,389	7,875	8,614	8,926	10,185	11,458
* المحاجر	271	254	288	299	310	325
– الصناعات التحويلية	21,180	25,411	26,142	26,966	30,669	34,258
– الكهرباء والغاز والماء	2,794	2,987	3,700	4,069	4,216	4,544
– التشييد والبناء	31,782	38,591	32,654	39,369	40,014	41,815
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	37,901	42,866	34,173	37,902	40,528	42,838
– المطاعم والفنادق	5,667	6,899	6,128	7,466	8,614	9,777
– النقل والتخزين والاتصالات	21,053	23,274	23,030	25,623	27,480	30,916
* النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	18,042	19,090	18,514	20,926	22,546	25,582
* الاتصالات	3,011	4,184	4,516	4,697	4,934	5,334
– العقارات وخدمات الأعمال	25,092	34,783	28,018	29,240	29,870	31,632
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	9,718	13,084	16,699	19,336	21,344	24,652
قطاع المشروعات المالية	**11,308**	**14,397**	**15,324**	**17,253**	**18,042**	**19,396**
قطاع الخدمات الحكومية	**27,037**	**37,128**	**42,152**	**53,479**	**56,233**	**61,632**
- الخدمات المنزلية	**3,582**	**4,158**	**4,266**	**4,651**	**5,104**	**5,283**
المجموع	**205,645**	**254,653**	**244,165**	**277,539**	**295,756**	**322,010**

* نتائج التقديرات الأولية.

جدول 6 :
قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
قطاع المشروعات غير المالية :	194,088	213,741	206,937	215,873	234,154	257,185
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	843	913	918	775	837	927
- الصناعات الاستخراجية :	**11,706**	**22,892**	**38,078**	**38,047**	**30,480**	**34,261**
* النفط الخام والغاز الطبيعي	11,392	22,552	37,826	37,690	30,111	33,875
* المحاجر	314	340	252	357	369	386
– الصناعات التحويلية	22,415	32,201	35,695	40,336	40,809	45,583
– الكهرباء والغاز والماء	18,070	33,509	28,272	22,736	22,575	24,336
– التشييد والبناء	13,812	17,223	11,438	13,718	11,965	125,03
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	23,228	14,177	10,396	12,340	12,817	135,48
– المطاعم والفنادق	7,972	4,300	4,661	4,097	4,270	4,847
– النقل والتخزين والاتصالات	24,368	32,374	29,754	32,068	44,421	49,974
* النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	21,087	28,173	24,845	28,636	37,382	42,656
* الاتصالات	3,281	4,201	4,909	3,432	7,039	7,609
– العقارات وخدمات الأعمال	64,693	48,055	41,911	43,190	52,086	55,159
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	6,981	8,097	5,814	8,567	13,893	16,046
قطاع المشروعات المالية	**5,596**	**3,525**	**5,011**	**7,472**	**5,298**	**5,695**
قطاع الخدمات الحكومية	**23,599**	**41,953**	**57,276**	**39,230**	**42,238**	**46,293**
المجموع	**223,283**	**259,220**	**269,224**	**262,575**	**281,690**	**309,173**

* نتائج التقديرات الأولية.

جدول 7 :
توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2007 – 2012

(القيمة: مليون درهم)

بند الإنفـــاق	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي	640,987.0	777,279.0	599,890.4	794,910.8	882,082.6	942,377.7
ـ إنفاق حكومي	56,190.0	66,570.0	89,301.4	90,141.0	93,657.0	97,310.1
ـ إنفاق خاص	584,797.0	710,709.0	510,589.0	758,962.0	925,325.0	1,049,644.0
ـ إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية	223,283.0	259,219.6	269,224.2	262,574.6	281,689.9	309,173.3
ـ حكومي	21,197.0	24,072.0	26,576.0	27,920.0	29,009.0	31,839.3
ـ عام	42,992.0	61,001.0	63,280.9	66,481.0	68,808.0	75,521.3
ـ خاص	159,094.0	174,146.6	179,367.3	168,173.6	183,872.9	201,812.7
ـ التغير في المخزون السلعي	7,435.0	15,235.0	12,228.0	12,123.0	12,201.0	10,231.0
ـ الصادرات من السلع والخدمات	685,620.0	913,748.0	741,694.0	827,322.0	1,156,231.0	1,341,168.0
ناقصاً : الواردات من السلع والخدمات	610,128.0	806,901.0	687,271.0	758,962.0	925,325.0	1,049,644.0
*** الضرائب غير المباشرة (صافي)**	7,559.0	9,316.0	10,206.8	10,723.0	11,141.0	15,374.0
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	947,197.0	1,158,580.6	935,765.6	1,055,557.6	1,280,215.9	1,409,502.5
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	939,638.2	1,149,264.6	925,558.8	1,044,834.6	1,269,074.9	1,394,128.5

* نتائج التقديرات الأولية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم 7 إلى وجود معدلات النمو في المتغيرات الاقتصادية المكونة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص، وكذلك إجمالي التكوينات الرأسمالية بمكوناتها الحكومي والعام والخاص، إلى جانب معدلات النمو في التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات السلعية منها والخدمية.

جدول 8 :

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2007 – 2012

الإنفاق	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي	23.1	21.3	22.8-	32.5	11.0	6.8
ـ إنفاق حكومي	10.3	18.5	34.1	0.9	3.9	3.9
ـ إنفاق خاص	24.5	21.5	28.2-	21.9	6.3	6.0
ـ إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية	55.7	16.1	3.9	2.5-	7.3	9.8
ـ حكومي	26.6	13.6	10.4	5.1	3.9	9.8
ـ عام	13.3	41.9	3.7	5.1	3.5	9.8
ـ خاص	79.4	9.5	3.0	6.2-	9.3	9.8
ـ التغير في المخزون السلعي	11.6	104.9	19.7-	0.9-	0.6	16.1-
ـ الصادرات من السلع والخدمات	22.5	33.3	18.8-	11.5	39.8	16.0
ناقصاً : الواردات من السلع والخدمات	47.1	32.3	14.8-	10.4	21.9	13.4
*** الضرائب غير المباشرة (صافي)**	21.3	23.2	9.6	5.1	3.9	38.0
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	16.1	22.3	19.2-	12.8	21.3	10.1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	16.1	22.3	-19.5	12.9	21.5	9.9

* نتائج التقديرات الأولية.

2.1 قطاع المصارف والوساطة المالية

يعتبر نشاط البنوك من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي، ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة لتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي، أصبح توفير بيانات هذا النشاط أمراً ضرورياً وملحاً ومكملاً للأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن هذا المنطلق سيتم تناول أهم المؤشرات الخاصة بالنشاط كما يلي:

عدد البنوك:

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 51 بنكاً في عام 2012، موزعة بواقع 23 بنكاً محلياً، و28 بنكاً أجنبياً، وارتفع عدد فروع البنوك في عام 2012 مقارنةً بنظيره من العام السابق بنسبة 10.6 %، ليصل عدد فروع البنوك في الدولة إلى 941 فرعاً، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 7.7 % في عام 2012 عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 4,492 جهازاً.

شكل 5 :
التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2012

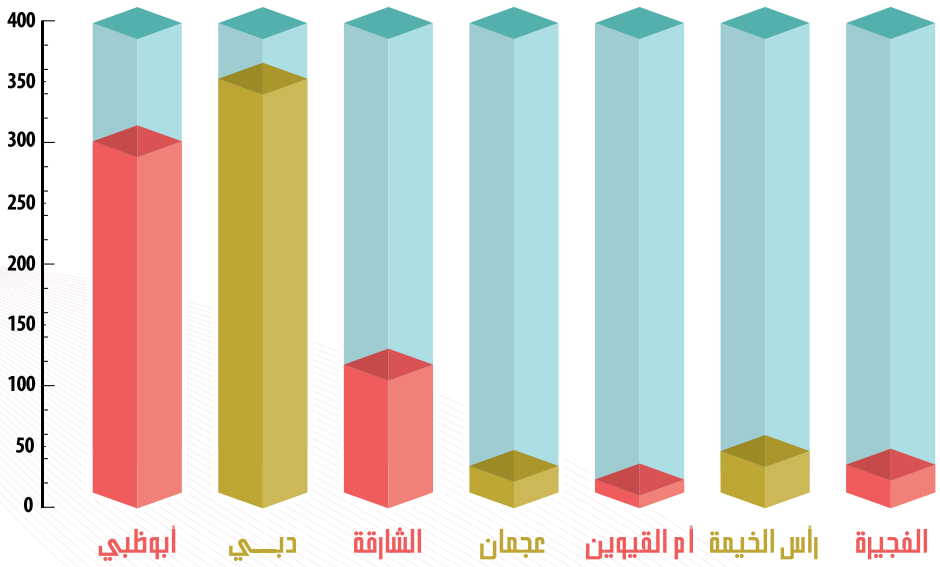

عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين):

على الرغم من ارتفاع أعداد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، إلا أن عدد العاملين في هذا القطاع انخفض بنسبة 3.3 % عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 36,246 عاملاً في عام 2012، حيث شكّل عدد العاملين المواطنين حوالي 32.1 %، وغير المواطنين حوالي 67.9 % من إجمالي العاملين، ويوضح الشكل (6): توزيع العاملين حسب الجنسية.

شكل 6 :
عدد العاملين في قطاع البنوك حسب الجنسية 2009 - 2012

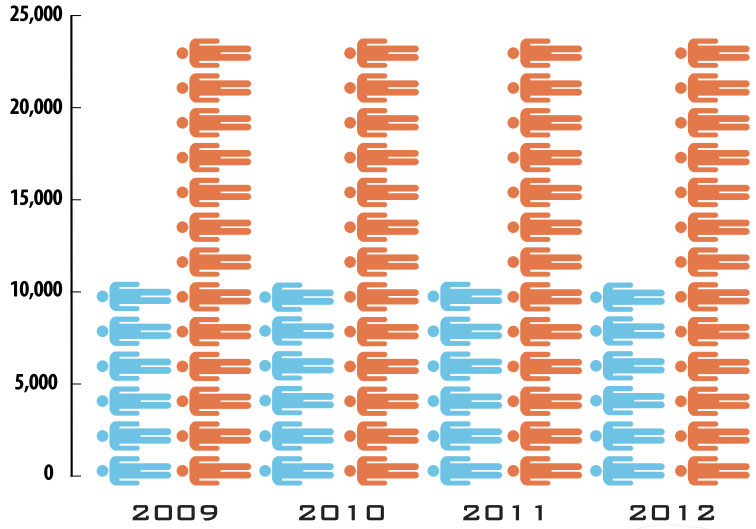

وبناءً على انخفاض عدد العاملين في العام 2012، فقد انخفضت نسبة تعويضاتهم بنسبة 7.4 %، لتصل قيمة تعويضات العاملين حولي 12.9 مليار درهم، ويوضح الشكل (7): تعويضات العاملين 2007 – 2012.

شكل 7 :
تعويضات العاملين 2007 - 2012

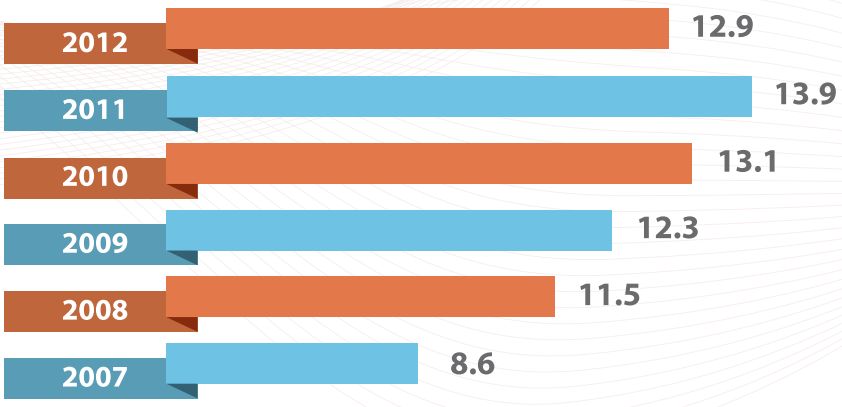

الإنتاج الإجمالي للبنوك:

انخفضت قيمة الإنتاج الإجمالي ما يقارب 3.97 % في عام 2011 مقارنةً بالعام 2010، ليصل الإنتاج إلى نحو 64.9 مليار درهم، حيث ساهمت البنوك المحلية بنحو 72% من قيمة الإنتاج الإجمالي، ويوضح الشكل رقم (8): قيمة الإنتاج الإجمالي للبنوك لعام 2011.

شكل 8 :
قيمة الانتاج الإجمالي للبنوك 2011

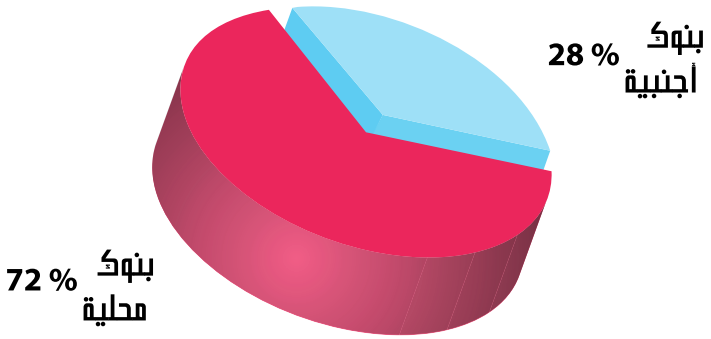

في حين ارتفعت قيمة الودائع في عام 2012 بنسبة 9.2 % مقارنةً مع عام 2011، لتصل قيمة الودائع لدى البنوك حوالي 1,167.7 مليار درهم، حيث شكلت الودائع في البنوك المحلية حوالي 82.1 %، بينما شكلت في البنوك الأجنبية حوالي 17.9 %.

شكل 9 :
حجم الودائع في البنوك حسب الجنسية 2007 - 2012

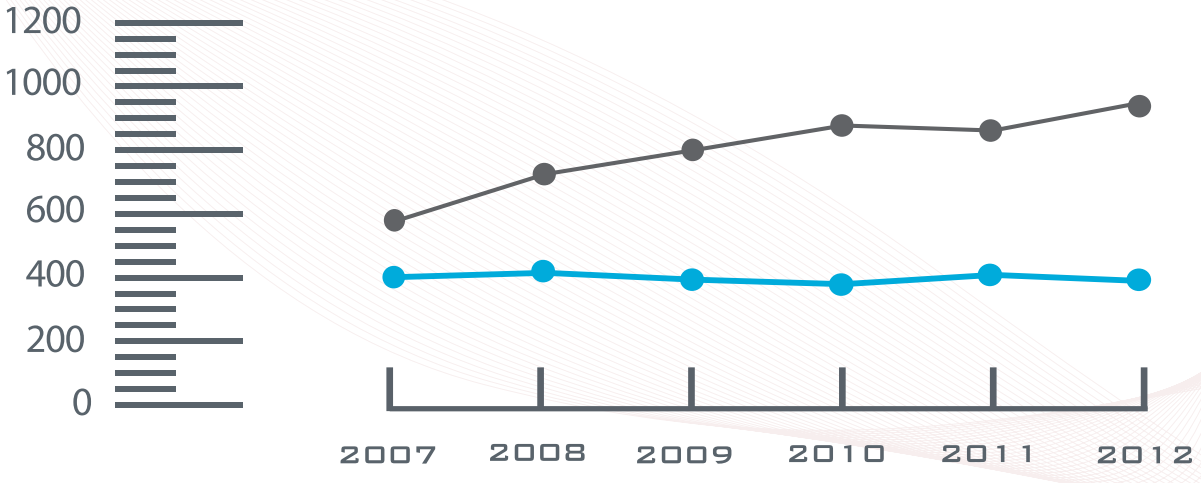

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والموجودات (الأصول الثابتة):

تشير البيانات المجمعة لقطاع الوساطة المالية إلى ارتفاع قيمة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للقطاع المصرفي على مستوى الدولة نهاية عام 2011 بنسبة 40.9 % مقارنةً بعام 2010، ليبلغ حوالي 3.4 مليار درهم، حيث ساهمت البنوك المحلية بحوالي 90.1 % من الإجمالي و 9.9 % للبنوك الأجنبية.

وكذلك ارتفعت قيمة إجمالي الموجودات الثابتة في القطاع المصرفي بنسبة 5.7 % لتصل إجمالي الموجودات حوالي 1,824 مليار درهم، حيث شكلت البنوك المحلية حوالي 80.2 % من الإجمالي، أما البنوك الأجنبية فقد شكلت حوالي 19.8 % من إجمالي الموجودات.

من جانب آخر ارتفع رأس مال البنوك العاملة في الدولة بنسبة 5.9 % في عام 2011 مقارنةً مع عام 2010، ليبلغ إجمالي رأس المال المدفوع حوالي 67.2 مليار درهم، موزعة بواقع 50.7 مليار درهم للبنوك المحلية، مقابل 16.5 مليار درهم للبنوك الأجنبية.

المؤشرات الخاصة بقطاع البنوك الإسلامية:

بلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الدولة 8 بنوك محلية ولها 283 فرعاً وذلك في نهاية عام 2012، إلى جانب ذلك ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لهذا القطاع المصرفي بنسبة 7.4 % ، ليصل عددها إلى 1,273 جهازاً في العام 2012، حيث شكلت ما يقارب 28.3 % من أجهزة الصراف الآلي على مستوى كامل القطاع المصرفي في الدولة.

شكل 10 :
تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2012

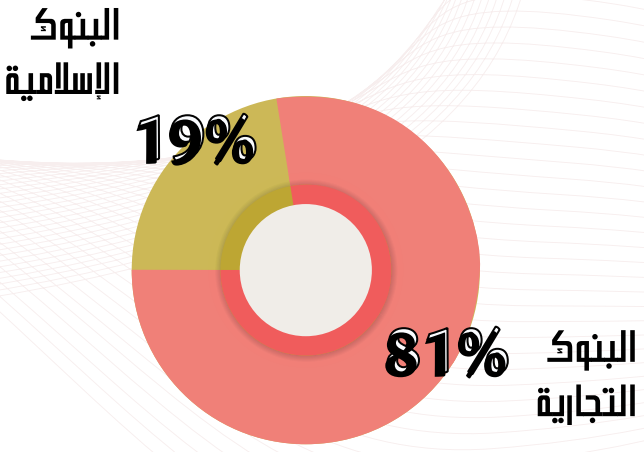

الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين:

بلغ عدد العاملين في البنوك الإسلامية حوالي 6,745 عاملاً، بنسبة 18.6 % تقريباً من إجمالي عدد العاملين في البنوك، كما بلغ إجمالي تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية في عام 2012 حوالي 2,712 مليون درهم.

وبلغ إجمالي إنتاج البنوك الإسلامية في العام 2011 حوالي 9.6 مليار درهم، حيث شكلت ما نسبته 15 % من إجمالي إنتاج بنوك الدولة في نهاية عام 2011، وشكلت موجودات البنوك الإسلامية في نهاية عام 2011 حوالي 14 % من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الدولة، وكذلك بلغ رأس مال البنوك الإسلامية ما يقارب 26 % من إجمالي البنوك.

3.1 الاستثمار الأجنبي

يقوم المركز الوطني للإحصاء بتجميع البيانات الخاصة بموضوع الاستثمار الأجنبي من خلال نتائج المسوح الميدانية التي يتم تنفيذها حسب المنهجية المعتمدة، بالتنسيق مع مركز الإحصاء – أبوظبي ومركز دبي للإحصاء، ويقوم المركز بجمع البيانات على مستوى الإمارات الشمالية، ومن ثم يتم تجميع البيانات على مستوى الدولة، وفي حال وجود أية اختلافات طفيفة بين المكونات الفرعية للمؤشرات والملف التجميعي فهي ناتجة عن عملية التدقيق وضبط اتساق البيانات.

الاستثمار الأجنبي الكلي:

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 564,855 مليون درهم في نهاية عام 2011، مرتفعاً بحوالي 10 % عن العام السابق، حيث بلغ التدفق حوالي 51,680 مليون درهم، وبلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية الأخرى ما يقارب 60 % في عامي 2010 و 2011 من إجمالي الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت نسبة مساهمته حوالي 38 % في عام 2010 و 37 % في عام 2011 من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

شكل 11 :

الاستثمار الأجنبي (الكلي) 2009 - 2011 (مليون درهم)

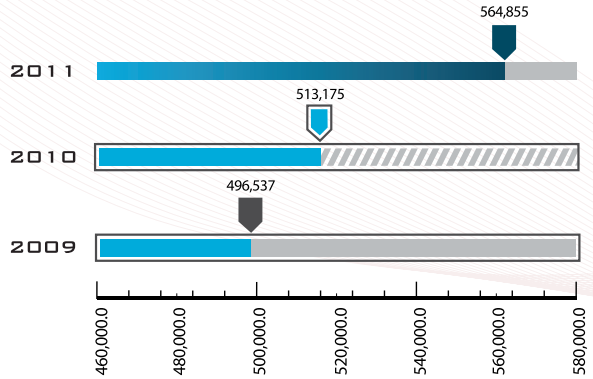

وعلى مستوى توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في أنشطة المؤسسات المالية والتأمين، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في هذا النشاط حوالي 346,991 مليون درهم، بنسبة بلغت ما يقارب 61 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2011، ويستعرض الشكل **12** التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي 2009 - 2011.

شكل 12 :
التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي 2009 - 2011

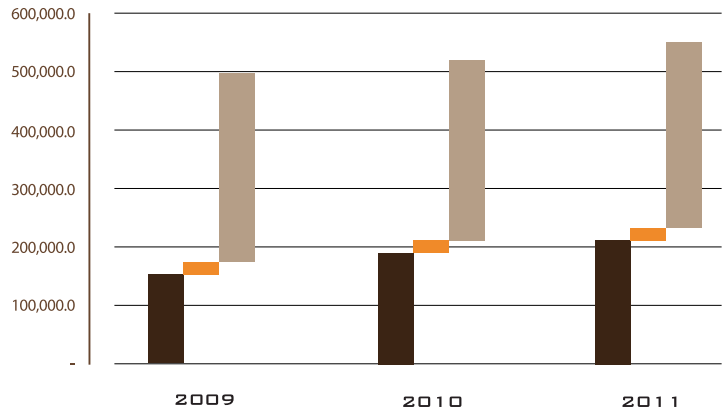

الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 ما يقارب209,951 مليون درهم، مقارنةً بـ 192,805 مليون درهم في عام 2010، مرتفعاً بحوالي 9 %.

شكل 13 :
الاستثمار الأجنبي المباشر 2007 - 2011 (مليون درهم)

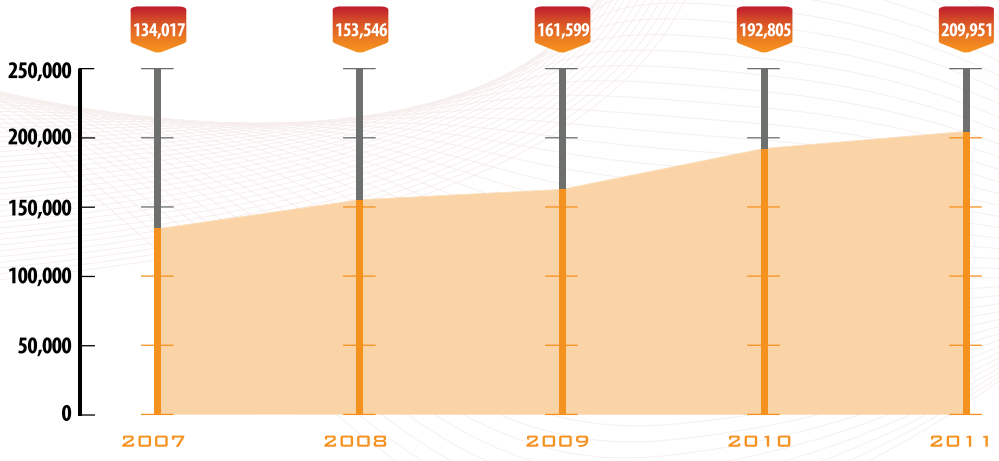

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية :

ساهم نشاط العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية) بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين، بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011، حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي 29 %، وكان نشاط المؤسسات المالية والتأمين في المرتبة الثانية من حيث المساهمة بنسبة تجاوزت الـ 26 % .

أما في عام 2010 فقد ساهم نشاط المؤسسات المالية والتأمين بالنسبة الأكبر، حيث وصلت مساهمته حوالي 28.5 %، بينما كانت مساهمة نشاط العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية) بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين حوالي 28.2 %.

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر:

تصدرت المملكة المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المصدر، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة المتحدة حوالي 30,848 مليون درهم في نهاية عام 2011، بنسبة مساهمة تجاوزت الـ 15 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت اليابان في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قاربت الـ 8 %، وفرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة تجاوزت الـ 6 %.

شكل 14 :

نسب المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2010 - 2011

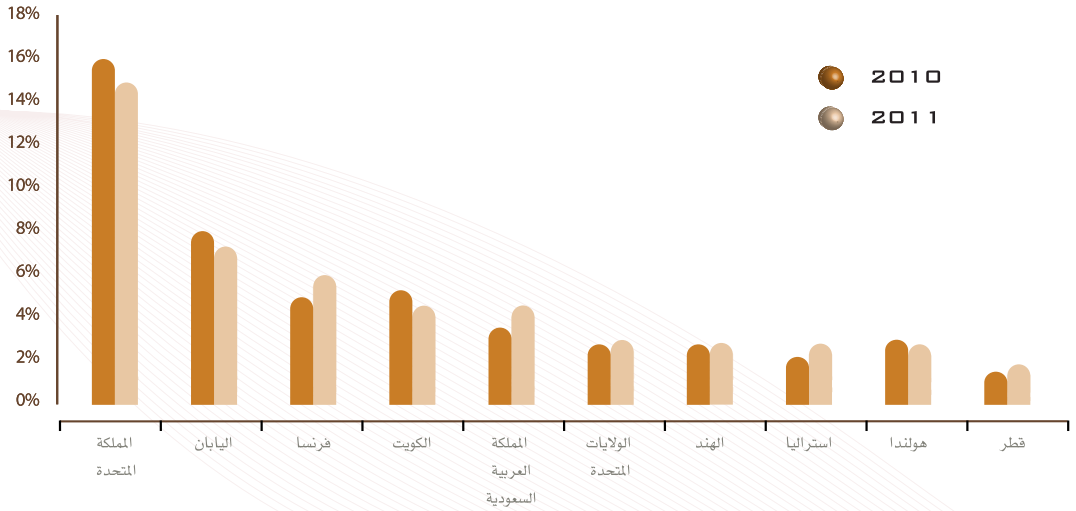

4.1 مؤشرات الأسعار والتضخم 2012

أشارت بيانات أسعار المستهلك إلى تراجع حدة التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2012، عما كانت عليه عام 2011، فقد بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2012 ما مقداره 116.78، مقارنةً بـ 116.01 خلال عام 2011، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك لعام 2012 (0.66 %)، وهو أقل مما كان عليه معدل التضخم في عام 2011، ويأتي هذا الارتفاع بين العامين الماضيين إلى ارتفاع معظم المجموعات الرئيسية المكونة لسلة المستهلك، مقابل انخفاض في مجموعة السكن، والتي تشكل حوالي 38 % من سلة المستهلك، والتي تلعب دوراً محورياً في التأثير على حركة المؤشر العام لأسعار المستهلك في الدولة.

شكل 15 :

الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك 2007 - 2012

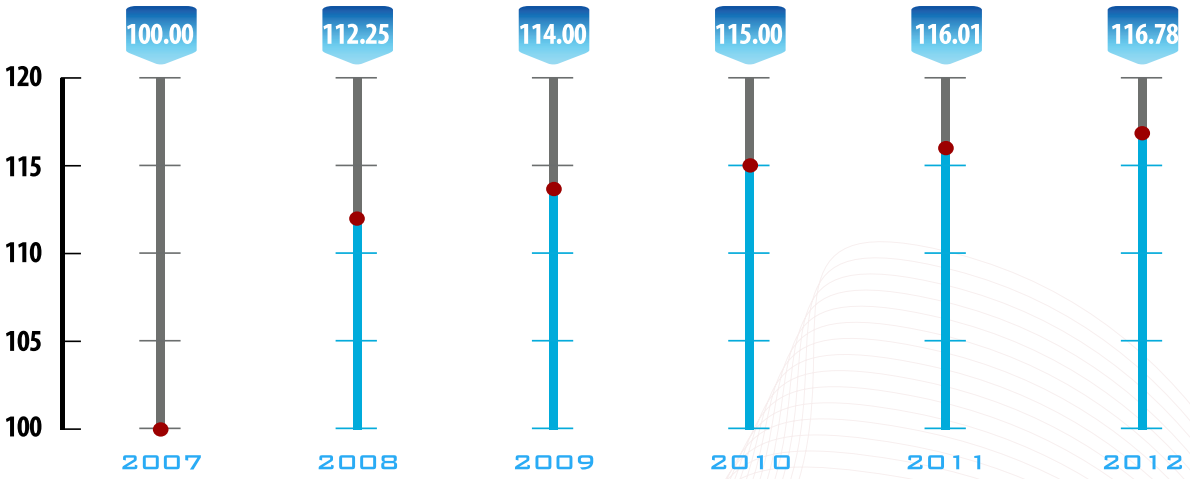

ويعود التضخم في أسعار المستهلك في عام 2012 (مقارنةً بعام 2011) إلى الارتفاع في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 6.36 %، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.24 %، والتعليم بنسبة 4.50 %، والمطاعم والفنادق بنسبة 4.14 %، والملابس والأحذية بمقدار 2.42 %، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 2.11 %، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.63 %، وخدمات الصحة بنسبة 1.09 %، والترويح والثقافة بنسبة 0.23 %، وخدمات النقل بنسبة 0.16 %، والاتصالات بنسبة 0.01 %، وفي المقابل انخفضت مجموعة السكن بنسبة 2.57 %، حسبما يرد في الجدول التالي:

جدول 9 : متوسطات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية لعامي 2007 - 2012

المجموعات الرئيسية	2011	2012	% التغير
الرقم القياسي العام	**116.01**	**116.78**	**0.66**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	129.60	136.39	5.24
المشروبات والتبغ	118.73	126.27	6.36
الملابس والأحذية	106.38	108.95	2.42
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	110.80	107.95	-2.57
التجهيزات والمعدات المنزلية	123.14	125.74	2.11
الصحة	105.75	106.90	1.09
النقل	118.82	119.01	0.16
الاتصالات	98.16	98.17	0.01
الترويح والثقافة	114.33	114.59	0.23
التعليم	133.60	139.61	4.50
المطاعم والفنادق	131.82	137.28	4.14
سلع وخدمات متنوعة	121.88	123.87	1.63

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع أسعار غالبية المجموعات السلعية داخل سلة المستهلك خلال عام 2012، وهذا ما دفع المؤشر العام للأسعار للارتفاع خلال العام، ولكن بأقل حدة من الارتفاع الذي حصل عام 2011، حيث أن انخفاض مجموعة السكن وملحقاته، أدى إلى الحد من تفاقم الارتفاع خلال العام، أما على مستوى الإمارة، فقد بلغ معدل التضخم لعام 2012 مقارنة بعام 2011 على النحو التالي:

جدول 10 :

معدل التضخم حسب الإمارة لعام 2012 مقارنةً بعام 2011

الإمارة	معدل التضخم
أبوظبي	% 1.13
دبي	% 1.7 -
الشارقة	% 3.56
عجمان	% 3.47
أم القيوين	% 3.75
رأس الخيمة	% 2.50
الفجيرة	% 3.23

5.1 متوسط أسعار النفط 2005 - 2012

بلغ متوسط السعر حسب المصادر الرسمية في عام 2012 نحو 111.5 دولاراً للبرميل، في حين كان قد بلغ نحو 109.5 دولار اً للبرميل في عام 2011، ويوضح الرسم البياني التالي التغير في حركة أسعار النفط للسنوات الأخيرة.

شكل 16 :

متوسط أسعار النفط 2005 - 2012 (دولار للبرميل)

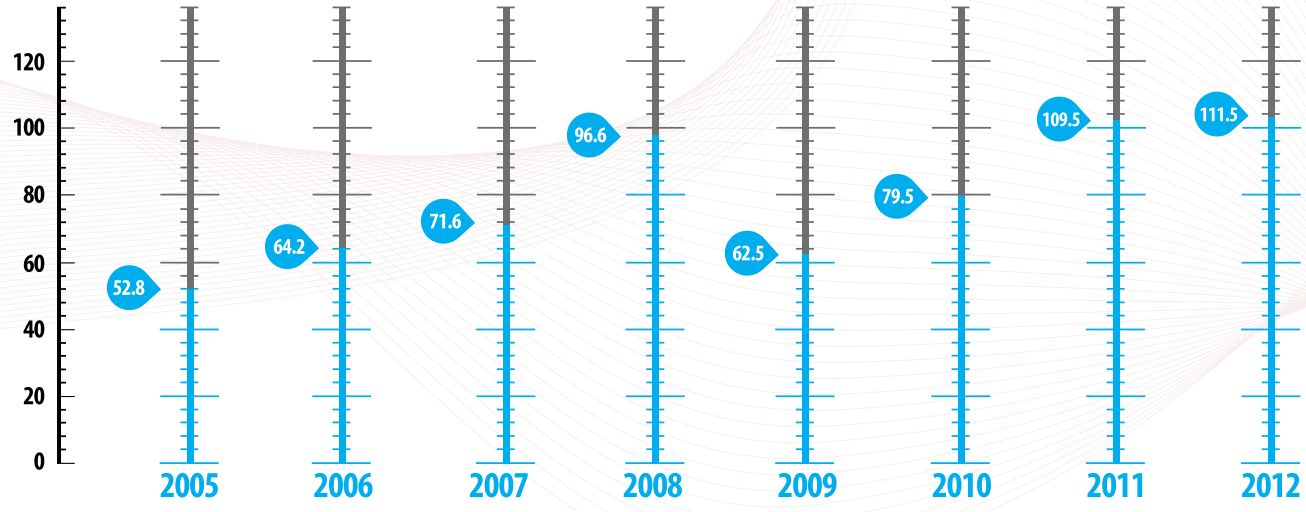

6.1 مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2012)

تحتل الدولة المركز الأول بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI 2012) الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز الـ 30 بين كافة الدول التي تم تقييمها والبالغ عددها 142 وبمؤشر قدره 4.77، ويقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور، وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2012 على البيانات التي جمعتها منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة.

وبالنسبة للمؤشرات الفردية التي تم تحليلها؛ احتلت الدولة المركز الأول من بين الدول العربية لكل من:

- عدد خطوط الهاتف المتحرك.
- توفر أحدث تقنيات المعلومات.
- عدد مشتركي انترنت ذات النطاق العريض الثابت.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات في إنشاء سلع وخدمات جديدة.

كما واحتلت الدولة على مستوى الدول العربية:

- المركز الثاني في معدلات مستخدمي الانترنت.
- المركز الثاني في سعة عرض نطاق الإنترنت الدولي.
- المركز الثالث في وجود تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجهات الحكومية.

واحتلت الدولة على الصعيد الدولي:

- المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف المحمول- النسبة المئوية للسكان المشمولة بالتغطية -(مشترك مع عدة بلدان).
- المركز الرابع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفعالية الحكومة.
- المركز الخامس في المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- المركز السابع في أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة للمستقبل.

شكل 17 :

مؤشر جاهزية الشبكية 2008 - 2012

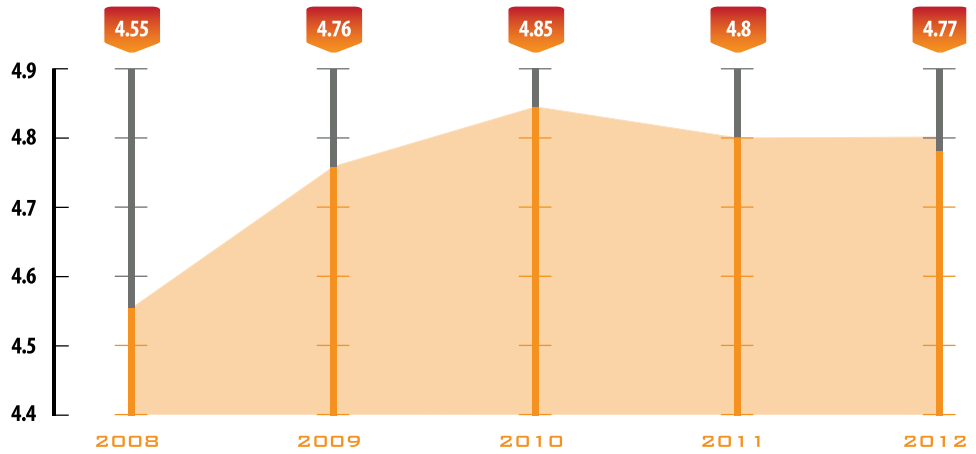

7.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2012/2013)

صنف تقرير التنافسية العالمي 2012 / 2013 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات في المرتبة الـ 24 عالمياً في مجال التنافسية بمؤشر قدره 5.07، كما صنف التقرير وللعام الرابع على التوالي دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن المجموعة الثالثة وهي أعلى مرتبة يتم تصنيف الدول فيها بناء على اعتماد اقتصادها على عوامل تعزيز الابتكار في التنمية الاقتصادية، وتتضمن هذه المجموعة دولاً مثل ألمانيا واليابان والسويد وأستراليا وكندا والولايات المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة وسنغافورة.

ووفقاً لمؤشرات التقرير فقد صنفت دولة الإمارات بين أفضل عشر دول في أكثر من 30 مؤشر تنافسي عالمي، وأحرزت مراكز متقدمة بين 144 دولة قيّم التقرير قدراتها التنافسية، حيث جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً في استقرار نسبة التضخم السنوية، والثانية عالمياً في كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية وفي مرونة تحديد الرواتب وفي جودة الطرقات، والثالثة عالمياً في مجال توفير الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة وفي جودة البنية التحتية للنقل الجوي، والخامسة عالمياً في جودة البنية التحتية للموانئ.

ويقيم تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية لـ 144 دولة من خلال إثني عشر محوراً، يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية (110 مؤشر فرعي)، تشمل: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ والاقتصاد الكلي؛ والصحة والتعليم الابتدائي؛ والتعليم العالي والتدريب؛ إضافةً إلى فعالية السوق ؛ وكفاءة سوق العمل؛ وتطور الأسواق المالية؛ ومستوى الجاهزية التقنية؛ وحجم السوق؛ ومدى تقدم الشركات؛ والابتكار.

هذا وتعتمد منهجية التقييم على تصنيف الدول طبقاً لعدة مراحل من التطور الاقتصادي، وهي: المرحلة الأولى(عوامل أساسية)، وتشمل عدداً من الدول النامية اقتصادياً، مثل نيجيريا وتشاد والهند وفيتنام، والمرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية، وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية، ومنها الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر والكويت وقطر وسوريا، ودول أخرى مثل سريلانكا والفلبين وأنجولا، والمرحلة الثانية (عوامل تعزيز الفاعلية)، وتشمل دولاً كألبانيا وبلغاريا وكولومبيا والأردن، ثم مرحلة انتقالية بين الثانية والثالثة، والتي تسعى فيها الدول للحاق بمصاف أكثر دول العالم تقدماً، وتشمل عدداً كبيراً من دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، وهنغاريا، وتركيا، كما تشمل هذه المجموعة دولتين عربيتين هما سلطنة عمان ولبنان، أما أهم مراحل التطور الاقتصادي حسب المنتدى الاقتصادي العالمي هي المرحلة الثالثة (عوامل تعزيز الابتكار) والتي يعتمد فيها الاقتصاد على الابتكار، وضمت هذه المجموعة دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الثالث على التوالي، كما تشمل المجموعة دولاً مثل ألمانيا، واليابان، والسويد، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وسنغافورة.

شكل 18 :
مؤشر التنافسية العالمية 2005 - 2012

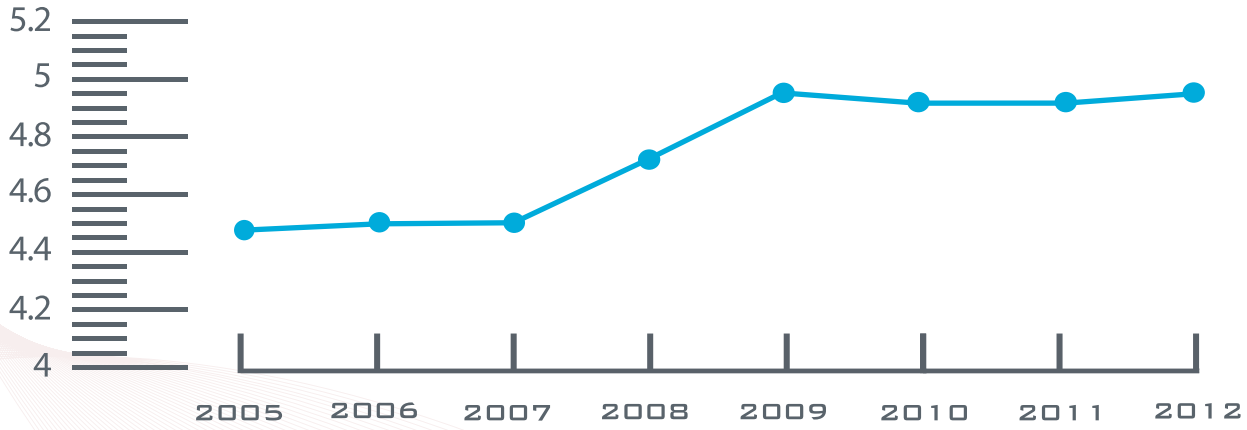

8.1 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2010-2011)

وفي دراسة أخرى، وهي قياس مجتمع المعلومات 2010 - 2011، قام الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (IDI)، حيث يجمع 11 مؤشراً في مقياس واحد لتقييم مستوى تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دولةٍ ما، وتشمل الدراسة 155 دولة مُمَكِنَةً بذلك المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي، واحتلت الدولة المركزين الـ43 والـ45 على مستوى العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للسنتين 2010 و2012، وبالتالي فهي تحتل المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

وقد بلغ مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الامارات 5.41 نقطة في سنة 2010، و 5.64 نقطة في سنة 2010، مما يضمن لها المرتبة الـ43 والـ45 عالمياً من أصل 155 دولة خلال السنتين، ويعتبر مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات بدولة الإمارات أعلى بكثير من المعدل العالمي لهذا المؤشر الذي هو في حدود 3.94 خلال سنة 2010، و4.15 خلال سنة 2011، مما يعني تصنيف دولة الإمارات ضمن الدول الأكثر تحقيقا لمجتمع المعلومات، كما وتحتل دولة الإمارات المرتبة الثانية عربياً على مستوى كل من المؤشرات الفرعية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالنفاذ والاستخدام (بعد دولة قطر)، إذ إنها حصلت على مستويات عالية من حيث النفاذ للهاتف الجوال (145.45 % في سنة 2010 و148.62 % في سنة 2011)، ومن حيث نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (68 % و70 % لسنتي 2010 و2011)، كما أنها حصلت على مستوى عالي من حيث نفاذ الأسر للإنترنت بواقع 65 % في عام 2010 مقابل 67 % في عام 2011، ويعتبر انخفاض كلا النسبتين، نسبة النفاذ للهاتف الثابت (في حدود 19.7 % في 2010 و 23.1 % في 2011)، ونسبة النفاذ للإنترنت ذات النطاق العريض الثابت (في حدود 10.5 % و 11 % لكل من 2010 و2011) بالمقارنة مع نسب الدول ذات الدخل العالي، الأمر الذي يتطلب عدد من الخطوات التحفيزية للارتقاء إلى مراتب أعلى في هذا المؤشر.

شكل 19 :

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 - 2011

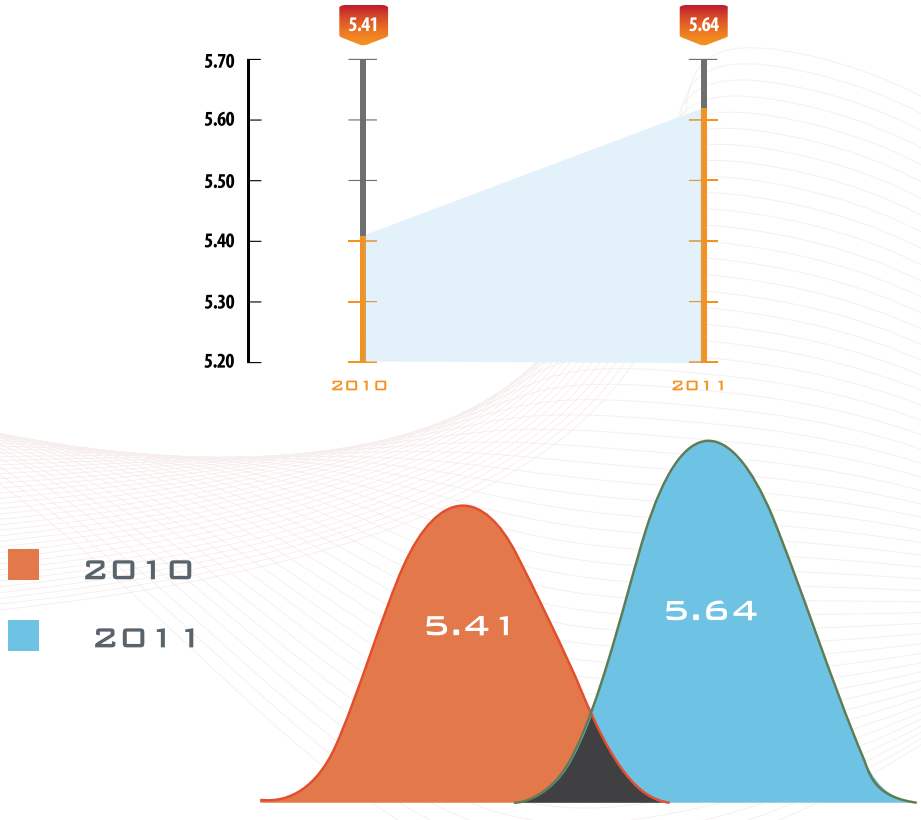

9.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2012

تشير التقديرات الأولية لحجم التجارة الخارجية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة بالاعتماد على بيانات تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، إلى أن المؤشر الإجمالي لحركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، سيرتفع بنسبة تقدر بنحو 14.98 % نهاية عام 2012 مقارنةً بمستوى المؤشر نهاية عام 2011، الأمر الذي ينطوي على تحسن عام على صعيد مؤشرات الصادرات والواردات وإعادة التصدير مع الشركاء التجاريين للدولة، ويوضح الجدول التالي القيم الإجمالية للسنوات الخمس الأخيرة من عام 2008 – 2012:

جدول 11 :
لصادرات والواردات وإعادة التصدير 2008 - 2012

(القيمة: مليار درهم)

السنة	الواردات	الصادرات الغيرنفطية	إعادة التصدير	إجمالي التبادل التجاري للدولة	نسبة التغيير
2008	565.7	60.4	162.8	788.9	42.67
2009	447.4	65.3	147.7	660.4	-16.3
2010	485.4	83.1	185.9	754.4	14.23
2011	602.8	114	210.8	927.6	22.95
2012*	686.5	169.2	210.9	1066.6	14.98

* بيانات الربع الأخير من عام 2012، تم تقديرها مكتبياً، ولذا فإن البيانات سيتم تعديلها حال توفر البيانات النهائية للربع الرابع من العام.

مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012:

بلغت القيمة الإجمالية لنتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، ما مقداره 783.5 مليار درهم، مقابل 684.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2011، بارتفاع مقداره 98.6 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 14.4 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 494.9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2012، مقارنةً بـ 439.9 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2011، وبنسبة ارتفاع مقدارها 12.5 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 135.7 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنةً بـــ 84.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2011، بارتفاع مقداره 51.3 مليار درهم وبنسبة ارتفاع مقدارها 61 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 152.7 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنةً بـ 160.6 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2011، حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 5 %.

وتنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، كونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012:

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 355.6 مليار درهم وما نسبته 46 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها 180.6 مليار درهم وما نسبته 23 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 67.5 مليار درهم وما نسبته 9 %، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 65.7 مليار درهم وما نسبته 8 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 47.7 مليار درهم تقريباً وما نسبته 6 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2012، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 41.3 مليار درهم تقريباً وما نسبته 5 % من إجمالي التبادل التجاري، وبالنسبة إلى الدول المحيطية والدول الأخرى فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معهما حوالي 24.7 مليار درهم وما نسبته 3 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بالدولة مع العالم الخارجي.

شكل 20 : توزيع إجمالي قيمة التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012

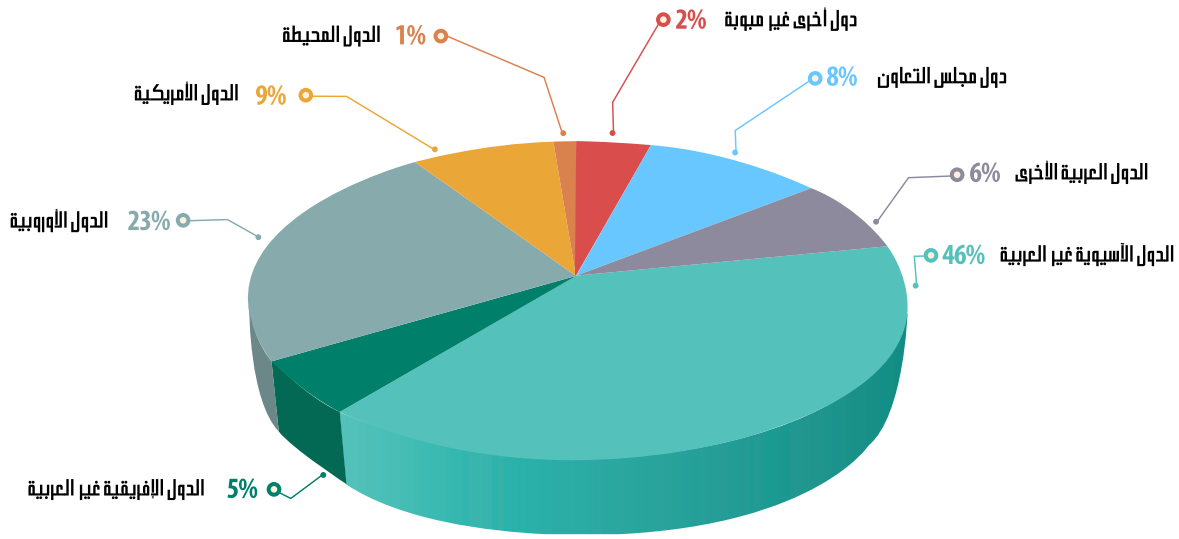

التجارة الخارجية للدولة حسب التصنيف الدولي الموحد (SITC) خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2012 :

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلع حسب التصنيف الموحد، قد تم تقسيمها إلى عشر مجموعات رئيسية هي: المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء المحروقات، والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، والمواد الكيميائية ومنتجاتها، والسلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، والآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة، والسلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد.

وعلى مستوى هذه المجموعات السلعية، كانت أهم الواردات تتركز في استيراد الدولة من الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 145.1مليار درهم خلال الفترة محل الدراسة من عام 2012، أو ما نسبته 29.3 %، من إجمالي الواردات، تلتها مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد ، وبقيمة إجمالية مقدارها 108.2 مليار درهم من إجمالي واردات الدولة، وما نسبته 21.9 %، أما في المجموعة الثالثة من واردات الدولة فقد جاءت مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 94.3 مليار درهم تقريباً، وما نسبته 19.1 % من المجموع العام للواردات، أما مجموعة المصنوعات الأخرى فقد بلغت قيمتها 64.3 مليار درهم وما نسبته 13 %، بينما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فقد جاءت

واردات الدولة ما قيمته 32.1 مليار درهم، وما نسبته 6.5 % من المجموع العام للواردات ومجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها كانت قيمة الاستيراد منها بمقدار 29 مليار درهم وما نسبته 5.9 % من المجموع العام للواردات.

أما بالنسبة إلى توزيع صادرات الدولة حسب المجموعات السلعية، فقد كانت صادرات الدولة تتركز في مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وتقدر بما قيمته 81.5 مليار درهم، وما نسبته 60.1 % من قيمة الصادرات الإجمالية للدولة تليها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، بقيمة 16.3 مليار درهم تقريباً، وما نسبته 12 % من إجمالي الصادرات، ثم احتلت مجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 13.3 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات وما نسبته 9.8 %، أما صادرات الدولة من مجموعة المصنوعات المتنوعة فقد بلغت ما قيمته 8.6 مليار درهم وما نسبته 6.3 % من مجموع إجمالي الصادرات، أما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت قيمة الصادرات ما مقداره 5.5 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات وما نسبته 4 %.

أما بالنسبة إلى إعادة التصدير الخاص بالدولة، فقد توزعت أهم السلع حسب المجموعات، فجاءت أهم مجموعة هي مجموعة الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 56.4 مليار درهم وبنسبة مقدارها 37 %، وكانت المجموعة الثانية حسب أهميتها في إعادة التصدير هي السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية مقدارها 47.4 مليار درهم، وبنسبة بلغت 31.1 % من المجموع الإجمالي لإعادة التصدير، أما المجموعة الثالثة في إعادة التصدير فكانت المصنوعات المتنوعة الأخرى وبقيمة إجمالية مقدارها 33.2 مليار درهم وما نسبته 21.7 % من إجمالي قيمة إعادة التصدير، أما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت قيمة إعادة التصدير منها ما مقداره 5.2 مليار درهم من قيمة إجمالي إعادة التصدير الخاص بالدولة وما نسبته 3.4%، خلال الفترة محل الدراسة.

جدول 12 : إحصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع للأشهر التسعة الأولى من عام 2012

(القيمة: مليار درهم)

وصف المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	المعاد تصديره	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	32.1	6.5	5.5	4.0	5.2	3.4
المشروبات والتبغ	2.3	0.5	0.6	0.4	1.9	1.3
المواد الخام ، غير الصالحة للأكل ، باستثناء المحروقات	10.6	2.2	3.4	2.5	1.4	0.9
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	6.9	1.4	2.5	1.8	0.4	0.3
زيوت ودهون وشموع حيوانيه ونباتية	1.6	0.3	0.7	0.5	0.1	0.0
المواد الكيميائية ومنتجاتها	29	5.9	13.3	9.8	3.6	2.4
السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	94.3	19.1	16.3	12.0	47.4	31.1
الآلات ومعدات النقل	145.1	29.3	3.3	2.4	56.4	37.0
مصنوعات متنوعة	64.3	13.0	8.6	6.3	33.2	21.7
السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	108.2	21.9	81.5	60.1	3.0	2.0
المجموع	**494.5**	**100.0**	**135.6**	**100.0**	**152.6**	**100.0**

وكذلك أظهرت النتائج الأولية استقرار مستويات التبادل التجاري الشهري خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، على مستوى الفارق ما بين الواردات والصادرات الكلية، أما فيما يخص الصادرات غير النفطية فقد حققت نمو كبيراً خلال الشهرين الأخيرين من العام المذكور، ومما يلحظ فقد تخطت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية قيمة المعاد تصديره لأول مرة، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

شكل 21 :

توزيع قيمة إحصاءات التجارة الخارجية حسب الشهر 2012

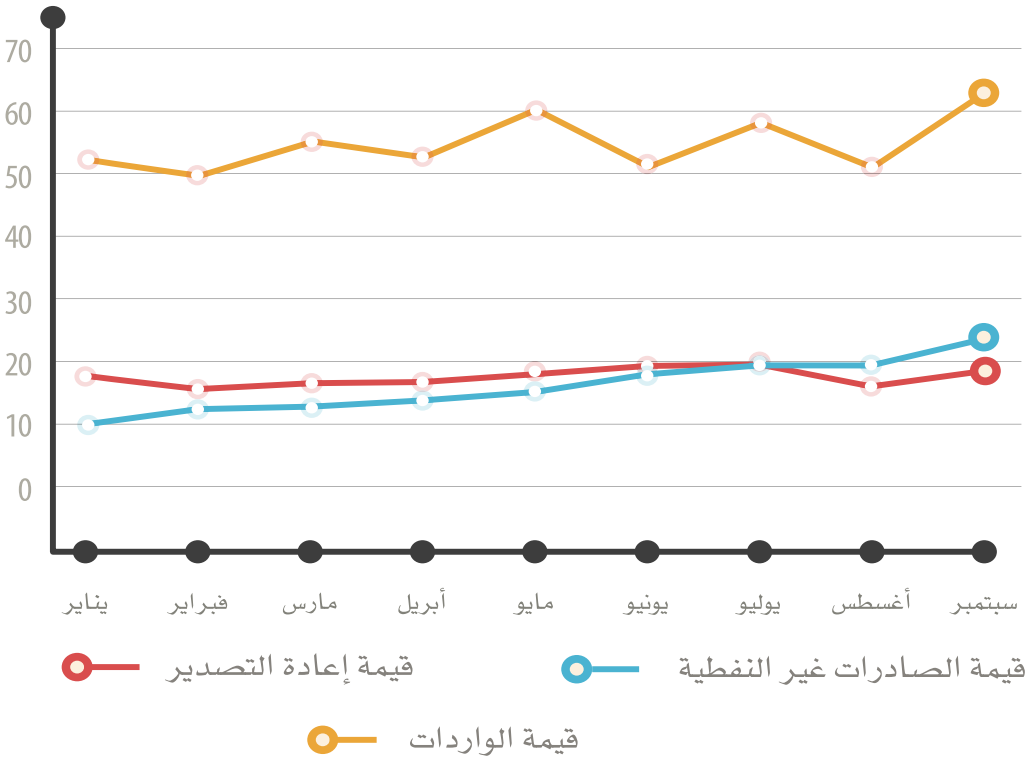

ثانياً: المؤشرات السكانية والاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية في شتى المجالات، وسوف يتعرض التقرير في هذا الجزء للتطورات الجارية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مؤشرات السكان، والعمالة وسوق العمل، والصحة العامة، والمواليد والوفيات، والتعليم، والزواج والطلاق.

1.2 التقديرات السكانية 2011 - 2012

تعتبر بيانات التعدادات الشاملة ذات أهمية استثنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، كما هو الحال في الدول المستقرة من حيث حركة الوافدين والمقيمين فيها، ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد بادر المركز الوطني للإحصاء إلى تطوير أدوات قياس تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، ووضع آلية تجمع بين البيانات التي توفرها التعدادات، والبيانات التي توفرها السجلات الإدارية لدى الجهات المختصة، مع الاستفادة من التجارب والتوصيات الدولية بهذا الخصوص، إلا أن جهود المركز لم تصل لغاياتها حتى الآن، حيث أنه جاري التنسيق مع الجهات الرسمية للحصول على البيانات التفصيلية الخاصة بهذه المبادرة، الأمر الذي تعذر معه إصدار تقديرات منقحة للفترة 2011 - 2012.

تقديرات السكان منتصف عام 2010

وقدر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسي بين عامي 2008 و2009، وذلك لعدم اكتمال البيانات السجلية عن عام 2010 حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات، ومن ثم عدم توفر المتغيرات اللازمة لتقدير السكان بطريقة المكونات، كما أن نموذج النمو الأسي يعطي نتائج جيدة في الزمن القصير لا سيما نصف عام، خاصة في ظل عدم وجود دلائل تشير إلى حدوث تغير كبير في الحراك السكاني خلال الفترة محل التقدير، وبناءً عليه بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 في منتصف عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على منهجية معادلة التوازن في إعداد تقديرات السكان في الدولة للفترة من 2006 - 2009، حيث تعتمد هذه المنهجية على الإضافة السنوية لمقدار صافي الهجرة (القادمون بهدف الإقامة ناقصاً المغادرون بشكل نهائي) ومقدار الزيادة الطبيعية (المواليد ناقصاً الوفيات) على بيانات آخر تعداد وهو تعداد 2005.

2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل

تستند بيانات القوى العاملة إلى المسوح الدورية التي يتم إجراؤها بشكل منتظم من قبل المراكز الإحصائية حسب التوصيات والمعايير الدولية، إلا أنه لم يتم تنفيذ مسح القوى العاملة للأعوام 2010 – 2012 بسعي المركز الوطني للإحصاء لتوفير الموارد والمستلزمات لإعداد إطار المعاينة للمسح، وكذلك تنفيذ المسح الميداني، وقد تم التعاون مع الجهات السجلية لاستثمار البيانات المتاحة لدى هذه الجهات لأغراض إعداد الحد الأدنى عن مؤشرات التشغيل والبطالة في الدولة، إلا أن هذه الجهود ما زالت في بداياتها وتحتاج لعمل خلال الفترة القادمة حتى تكون قادرة على المساهمة في توفير مؤشرات قابلة للاستخدام حول المشتغلين والمتعطلين وتوزيعاتهم وخصائصهم.

3.2 مؤشرات الخدمات الصحية

يشير جدول (**13**) إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2011 عنها في عام 2010، وذلك من خلال ارتفاع العدد الإجمالي للمؤسسات الطبية والصحية، وكذلك ارتفاع أعداد الاطباء وبخاصة البشريون، كما توضح بيانات عام 2011 أن عدد المستشفيات الحكومية أقل من عدد المستشفيات الخاصة، وبلغ متوسط عدد الأسرّة بالمستشفيات الحكومية 206 سريراً، مقابل 44 سريراً في المستشفيات الخاصة.

جدول 13 :
إحصاءات الخدمات الصحية 2007 - 2011

البيان	القطاع	2007	2008	2009	2010	2011
المستشفيات	حكومي	34	32	33	33	34
	خاص	51	58	59	53	58
	جملة	85	90	92	86	92
الأسرة	حكومي	7,607	6,627	7,061	7,035	7,029
	خاص	2,076	2,549	2,665	2,557	2,556
	جملة	9,683	9,176	9,726	9592	9,585
الأطباء البشريون	حكومي	4,711	5,969	5,159	5,312	5,031
	خاص	5,412	7,342	6,847	7,440	7,866
	جملة	10,123	13,311	12,006	12752	12,897
أطباء الأسنان	حكومي	566	526	610	659	549
	خاص	1,879	2,412	2,408	2257	2,126
	جملة	2,445	2,938	3,018	2,916	2,675
العيادات والمراكز	حكومي	197	243	277	271	269
	خاص	2,135	2,057	2,087	2,394	2,927
	جملة	2,332	2,300	2,364	2,665	3,196

4.2 إحصاءات المواليد والوفيات

يبين جدول (14) عدد المواليد في الدولة خلال عام 2011، وتشير البيانات إلى أن نسبة النوع لهؤلاء المواليد على مستوى الدولة بلغت 103.7 %، بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 103.7 ذكر، وعلى مستوى فئة المواطنين تصل إلى 103.6 % مقابل 103.8 % بين غير المواطنين.

جدول 14 :
عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2011

الجنس	مواطنون	غير مواطنين ×	غير مبين	جملة
ذكور	17,027	25,690	26	**42,743**
إناث	16,439	24,744	24	**41,207**
جملة	**33,466**	**50,434**	**50**	**83,950**

* بيانات المواليد تشمل (277) حالة ولدوا خارج الدولة ومسجلين من قبل هيئة الصحة بأبوظبي

ويعرض جدول (15) حالات الوفيات التي تمت في الدولة خلال عام 2011 حسب الجنس والجنسية، ويلاحظ من الجدول ارتفاع حالات الوفيات بين الذكور عن الإناث، وبين غير المواطنين عن المواطنين، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة السكانية في الدولة، والتي تتميز بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة غير المواطنين إلى المواطنين.

جدول 15 :
عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2011

الجنس	مواطنون	غير مواطنين ×	غير مبين	جملة
ذكور	1,393	3,857	2	**5,252**
إناث	933	1,160	2	**2,095**
غير مبين	1	2	0	**3**
جملة	**2,327**	**5,019**	**4**	**7,350**

5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية

ويعرض جدول (16) عدد المدارس والفصول حسب جنس الطلبة وحسب القطاع، وكذلك عدد المعلمين في هذه المدارس حسب جنسهم، وذلك للعام الدراسي 2011 / 2012، ومن الجدول يتبين أنه من بين كل خمس مدارس على مستوى الدولة، هناك ثلاث مدارس حكومية (58.9 %)، واثنتان خاصتان (41.1 %)، ويبلغ متوسط عدد الفصول في كل مدرسة 35 فصلاً، ويرتفع ذلك المتوسط في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية لأكثر من الثلاث أضعاف، حيث يصل إلى 61 فصلاً في المدارس الخاصة، مقابل 17 فصلاً في المدارس الحكومية، وتمثل نسبة المعلمين في المدارس الحكومية 38.4 %، كما تصل نسبة المعلمات في المدارس إلى ثلاثة أضعاف نسبة الذكور (75.5 % مقابل 24.5 % على التوالي)، وترتفع نسبة المعلمات الإناث في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية (65.2 % مقابل 34.8 % على التوالي).

جدول 16 :

المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2011 / 2012

القطاع	مدارس				فصول				معلمون		
	ذكور	إناث	مختلط	جملة	ذكور	إناث	مختلط	جملة	ذكور	إناث	جملة
حكومي	277	275	139	**691**	-	-	-	**11,857**	6,930	15,075	**22,005**
خاص*	ـــــ	ـــــ	ـــــ	**483**	7,571	6,569	15,167	**29,307**	7,107	28,231	**35,338**
جملة	277	275	139	**1174**	7,571	6,569	15,167	**41,164**	14,037	43,306	**57,343**

* البيان متوفر بشكل إجمالي وليس تفصيلي حسب المصدر.

ويبين جدول (17) توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2011 / 2012، فعلى المستوى الإجمالي يوجد مقابل كل 100 طالب ذكر، هناك 95 طالبة أنثى، وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة أقل منها بين الذكور، فيما عدا المرحلة الثانوية، حيث تبلغ نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 103.6 طالبة مقابل 100 طالب.

جدول 17 :
توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2011 / 2012

المرحلة	ذكور	إناث	جملة	نسبة البنات / البنين
رياض الأطفال	69,671	65,332	**135,003**	93.8
الحلقة الأولى	186,250	176,424	**362,674**	94.7
الحلقة الثانية	113,413	107,611	**221,024**	94.9
الثانوية	66,371	68,764	**135,135**	103.6
تعليم فني	3,746	1,014	**4,760**	27.1
تعليم ديني	628	0	**628**	0.0
جملة	**440,079**	**419,145**	**859,224**	**95.2**
تعليم كبار	7,202	6,631	**13,833**	92.1

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (18) إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في العملية التعليمية، من حيث توزيع عدد الطلبة حسب المرحلة والقطاع، ويتضح من الجدول أن التعليم الديني والتعليم الفني ينفّذ من خلال القطاع الحكومي بنسبة 100 %، في حين تصل نسبة الطلبة في التعليم الحكومي إلى نحو 31.5 % كما يتضح من البيانات في الجدول رقم **18** .

جدول 18 :
توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2011 / 2012

المرحلة	حكومي	خاص	جملة	نسبة التعليم الحكومي
رياض الأطفال	28,781	106,222	**135,003**	21.3
الحلقة الأولى	97,264	265,410	**362,674**	26.8
الحلقة الثانية	78,789	142,235	**221,024**	35.6
الثانوية	60,696	74,439	**135,135**	44.9
تعليم فني	4,760	0	**4,760**	100.0
تعليم ديني	628	0	**628**	100.0
جملة	**270,918**	**588,306**	**859,224**	**31.5**
تعليم كبار	13,833	0	**13,833**	100

ويشير جدول (19) إلى التعليم الجامعي وتوزيع الطلبة حسب الجنس والجنسية والقطاع، ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص عن التعليم الحكومي بواقع 63.6 % مقابل 36.4 %، وكذلك بين المواطنين والإناث بواقع 62 % و 58 % على التوالي مقارنةً بغير المواطنين والذكور بواقع 38 % و 42 %، كما يشير الجدول إلى أن نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الحكومية إلى إجمالي الطلبة المواطنين تبلغ 54.3 %، بينما تبلغ نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الخاصة إلى إجمالي طلبة الجامعات الخاصة 44.3 %، ويبين الجدول ارتفاع نسبة الطالبات المواطنات الملتحقات بالتعليم الجامعي مقابل نسبة الطلبة الذكور المواطنين بواقع 60.6 % مقابل 39.4 % على التوالي.

جدول 19 : طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والنوع للعام الدراسي 2011 / 2012

القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
خاص	16,372	14,583	**30,955**	18,457	20,483	**38,940**	34,829	35,066	**69,895**
حكومي	10,336	26,420	**36,756**	1,263	1,913	**3,176**	11,599	28,333	**39,932**
جملة	**26,708**	**41,003**	**67,711**	**19,720**	**22,396**	**42,116**	**46,428**	**63,399**	**109,827**

6.2 إحصاءات الزواج والطلاق

يوضح شكل (**22**) أن عقود الزواج في زيادة مطردة منذ عام 2005، ويتناول جدول (**20**) عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين، ومنه يتبين ارتفاع عدد عقود الزواج المسجلة منذ عام 2005 وحتى عام 2011، وذلك سواءً أكان على المستوى الإجمالي، أم على مستوى جنسية الزوجين، وتوضح البيانات أنه خلال عام 2011 ارتفعت نسبة عقود زواج المواطنين من وافدات إلى 21.7 % من إجمالي عقود زواج المواطنين، مقابل 21.2 % عام 2007، وارتفعت نسبة عقود زواج الوافدات من مواطنين إلى 27.8 % من إجمالي عقود زواج الوافدات، مقابل 25.6 % عام 2007 .

وبلغت نسبة عقود زواج المواطنات من وافدين 8.3 % من إجمالي عقود زواج المواطنات وذلك عام 2011، بينما بلغت عقود زواج الوافدين من مواطنات 11.1 % من إجمالي عقود زواج الوافدين في نفس السنة .

شكل 22 : عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005 / 2011

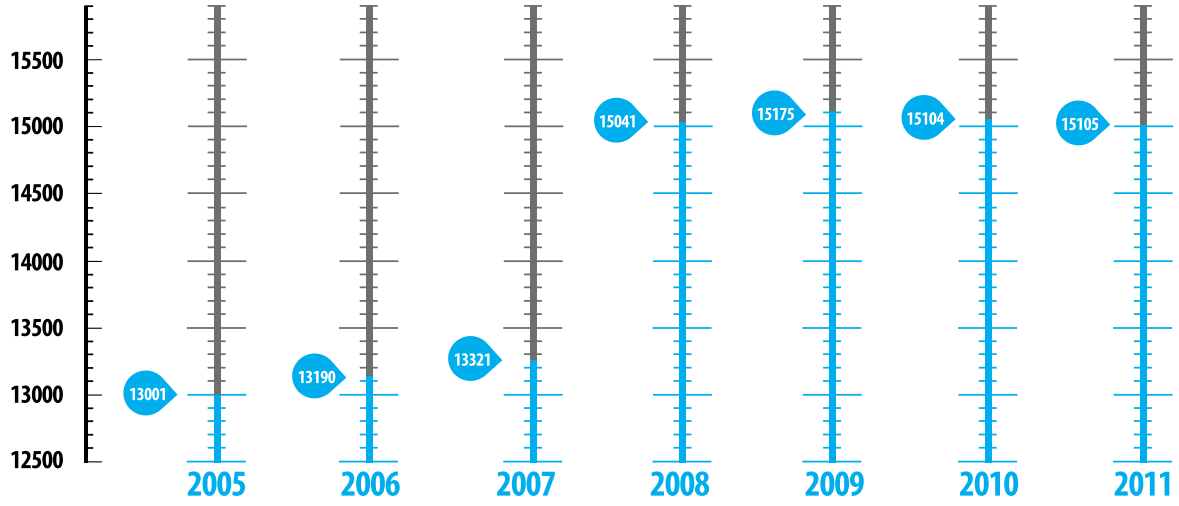

جدول 20 : عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005 / 2011

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2005	...	...	...	...	13,001
2006	...	...	...	...	13,190
2007	6,190	1,662	658	4,811	13,321
2008	7,441	1,844	716	5,040	15,041
2009	7,519	1,889	643	5,124	15,175
2010	7,553	1798	737	016و5	15,104
2011	7,239	2,009	652	5,205	15,105

ويبين جدول (21) حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم منذ عام 2005، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع عدد حالات الطلاق بصورة متزايدة منذ عام 2006 وحتى نهاية عام 2010، فيما شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام 2011.

جدول 21 : حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2005 / 2011

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2005	..	..	..	..	3,638
2006	..	..	..	..	3,335
2007	1,580	672	129	1,380	3,761
2008	1,737	676	115	1,327	3,855
2009	1,767	682	157	1,470	4,076
2010	1,795	693	145	1,561	4,194
2011	1,849	686	132	1,478	4,145

ثالثاً: مؤشرات إحصاءات الزراعة والبيئة

يتضح من البيانات الإحصائية وجود انخفاض بشكل عام في مستوى الإنتاج النباتي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011 مقارنةً بعام 2010، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال لنفس فترة المقارنة، في حين سجلت الثروة السمكية انخفاضاً في الإنتاج بلغ 5.6 % نهاية عام 2011 مقارنةً بمستواها نهاية عام 2010.

وأظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2011 حوالي 1,726 مليون متر مكعب.

1.3 مؤشرات إحصاءات الزراعة

مؤشرات الإنتاج النباتي

تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض المساحة المحصولية لعام 2011 مقارنةً بعام 2010 بنسبة 4.4 %، حيث بلغت المساحة المحصولية والتي تشمل المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة والخضروات والأراضي المتروكة (بور للراحة) والمراعي المؤقتة في دولة الإمارات العربية المتحدة 884,741 دونماً عام 2011، بينما بلغت 925,259 دونماً عام 2010، ويتضح من البيانات أن المساحة المزروعة بالخضروات انخفضت بنسبة 0.1 %، بينما انخفضت المحاصيل الحقلية بنسبة 23.3 %، أما المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة فقد ازدادت بنسبة 4.1 % مقارنةً مع عام 2010.

جدول 22 : مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة 2006 / 2011

السنة	المحاصيل الحقلية			الخضروات			الأشجار المثمرة		
	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)
2006	253,525	1,703,184	2,667,717	62,600	199,127	323,483	1,876,758	783,804	2,065,861
2007	227,107	1,987,445	3,124,954	38,982	148,546	238,557	1,875,761	790,121	2,101,390
2008	293,716	1,662,661	2,778,374	52,122	242,224	511,817	1,882,404	797,482	2,162,923
2009	282,211	1,579,837	2,635,983	47,908	172,123	334,121	365,678	278,555	1,111,173
2010	295,461	1,664,003	2,606,319	50,254	151,861	309,160	416,721	296,082	1,082,014
2011	226,548	744,558	1,134,513	50,181	148,819	333,178	433,980	262,792	1,076,883

المصدر: وزارة البيئة والمياه، مركز الإحصاء –أبوظبي

مؤشرات الإنتاج الحيواني :

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عام 2011 قد شهد زيادة في أعداد الثروة الحيوانية بجميع أنواعها مقارنةً بعام 2010، فقد قُدرت أعداد الضأن بـ 1,386,828 رأس، بزيادة نسبتها 2.7 % عن عام 2010، أما الماعز فقد قدرت أعداده بـ 1,899,554 رأساً، وبزيادة قدرها 0.8 % عن عام 2010، بينما ازدادت أعداد الأبقار بنسبة 2.6 %، حيث قُدر عددها بـ 75,336 رأساً في عام 2011، بينما الجمال قُدر عددها بـ 363,807 رأساً عام 2011 بزيادة قدرها 1.6 % عن عام 2010.

شكل 23 :
أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2008 / 2011

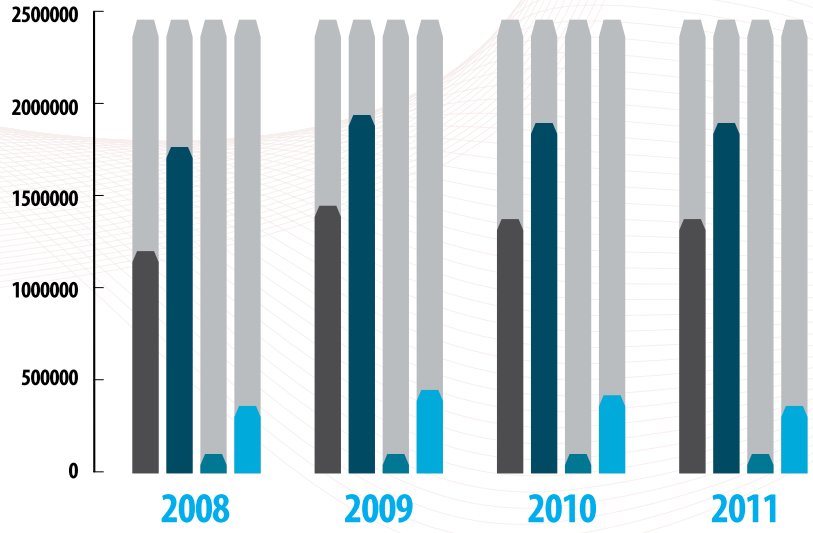

مؤشرات الثروة السمكية :

أشارت النتائج إلى أن إنتاج دولـة الإمـارات من أسماك الصيد البحري، قد انخفض عام 2011 بنسبة 5.6 % عن عام 2010، حيث بلغ 75,147 طناً 2011 ، بينما سجل 79,610 طناً عام 2010، أما قيمة إنتاج الدولة من الأسماك، فقد بلغت 1,336.4 مليون درهم عام 2011، بانخفاض نسبته 5.9% عن عام 2010، والتي بلغت 1,420.6 مليون درهم.

جدول 23 :
كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2008 / 2011

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

النوع	2008		2009		2010		2011	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك سطحية ومتوسطة	26,769	437,399	29,076	547,861	31,970	578,811	30,179	545,055
أسماك القاع	46,112	828,757	47,212	815,619	46,144	816,748	43,557	770,208
الرخويات والقشريات	1,195	23,955	1,417	23,802	1,496	25,030	1,411	21,165
المجموع	74,076	1,290,111	77,705	1,387,282	79,610	1,420,589	75,147	1,336,428

المصدر: وزارة البيئة والمياه، مركز الإحصاء- أبوظبي.

مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية :

بلغت كمية الواردات لدولة الإمارات العربية المتحدة لبعض السلع الزراعية 11.4 مليون طنٍ عام 2011، مقابل 9.7 مليون طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 17.5 % وقد كانت الزيادة واضحة في كمية المنتجات النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة 17.8 %، فقد ارتفعت كمية الواردات من المنتجات النباتية من 7.37 مليون طن عام 2010 إلى 8.83 مليون طن عام 2011، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات للدولة من بعض السلع الزراعية فقد ازدادت بنسبة 25 %، حيث بلغت قيمة الواردات لدولة الإمارات العربية المتحدة 38.427 مليون درهم عام 2011، مقابل 30.666 مليون درهم عام 2010 .

أما الصادرات فقد بلغت كميتها من بعض السلع الزراعية 1,376.5 ألف طن عام 2011، مقابل 979 ألف طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 40.6 %، وقد كان الازدياد واضحاً في كمية الشحوم والدهون والزيوت النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة 200 %، أما بالنسبة لقيمة الصادرات، فقد بلغت قيمة الصادرات من بعض السلع

الزراعية 4,813.8 مليون درهم عام 2011، مقابل 2,908.1 مليون درهم عام 2010، بزيادة نسبتها 65 % عن عام 2010.

وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من دولة الإمارات العربية المتحدة من بعض السلع الزراعية قد بلغت 1,641.8 ألف طن عام 2011، مقابل 1,640.5 ألف طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 0.08 %، أما قيمة المعاد تصديره من دولة الإمارات العربية المتحدة من بعض السلع الزراعية فقد بلغت 5,806 مليون درهم عام 2011، مقابل 5,765.6 مليون درهم عام 2010، بزيادة نسبتها 0.7 % عن عام 2010.

جدول 24 :

كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من السلع الزراعية 2011

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

السلع الزراعية	الواردات		الصادرات		المعاد تصديره	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
1- حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية (المجموع)	1,184,080	11,258,013	87,059	1,180,434	54,844	487,403
2- منتجات المملكة النباتية (المجموع)	8,831,159	21,112,031	164,431	383,543	1,471,876	4,667,029
3- شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية (المجموع)	618,137	3,173,951	354,002	1,705,028	41,394	108,050
4- صناعة غذائية (المجموع)	648,629	2,719,371	738,769	1,442,609	65,262	519,488
5- منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها (المجموع)	73,210	163,537	32,232	102,139	8,397	24,023
المجموع العام	11,355,214.8	38,426,903.5	1,376,492.7	4,813,753.9	1,641,772.5	5,805,992.4

2.3 مؤشرات إحصاءات البيئة

1.2.3 مؤشرات عناصر المناخ

تشير بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل، إلى أن أعلى درجة حرارة عظمى قد سجلت في الدولة كانت في محطة مطار الفجيرة في عام 2011، وبلغت49.5 م° في شهر يونيو، بينما سجلت أدنى درجة حرارة صغرى في الدولة في محطة مطار الشارقة، وبلغت 6.3 م° في شهر يناير، أما أعلى متوسط درجة حرارة عظمى، فقد سجل في محطة مطار العين في شهر يونيو، وبلغ 44.7 م°، بينما أدنى متوسط لدرجة الحرارة الصغرى سجل في محطة مطار الشارقة في شهر ديسمبر وبلغ 11.5 م°، أما بالنسبة للأمطار، فقد سجلت أعلى كمية أمطار في محطة مطار الفجيرة في شهر أكتوبر، حيث بلغت 26.7 ملم.

جدول 25 : درجات الحرارة المئوية المطلقة العظمى والصغرى (مْ) حسب الشهر ومحطة الرصد 2011

المحطة		الشهر											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	الصغرى	10.0	10.9	13.0	15.1	21.6	26.0	27.4	28.9	24.8	18.3	15.2	10.0
	العظمى	29.9	34.4	37.1	40.7	45.9	47.3	47.8	48.1	44.0	40.1	35.7	27.2
مطار العين	الصغرى	10.7	8.9	12.2	15.6	19.1	24.9	26.4	26.9	25.3	20.1	14.1	10.2
	العظمى	29.7	32.8	38.4	40.9	47.6	47.7	47.2	47.8	44.6	42.0	34.2	28.0
مطار دبي	الصغرى	12.9	13.7	15.1	18.3	23.1	28.2	28.9	30.7	27.3	17.0	17.7	14.0
	العظمى	29.2	34.1	36.9	39.6	44.0	45.6	46.3	46.5	42.8	42.0	35.7	28.8
مطار الشارقة	الصغرى	6.3	8.7	10.7	15.2	20.4	25.0	25.5	25.7	21.5	16.4	13.1	6.8
	العظمى	29.3	34.5	37.3	40.2	45.7	47.8	47.5	47.3	44.2	40.9	35.8	29.2
مطار رأس الخيمة	الصغرى	8.0	10.3	12.3	14.8	21.0	26.4	26.8	26.7	22.8	15.2	14.0	8.2
	العظمى	31.4	33.4	38.6	40.3	46.7	48.8	46.9	47.0	44.3	40.6	36.0	29.5
مطار الفجيرة	الصغرى	13.0	11.0	16.1	20.2	25.7	30.1	29.9	28.8	28.0	23.0	19.6	14.3
	العظمى	28.7	40.0	35.2	37.0	45.7	49.5	43.2	38.4	44.5	39.0	32.7	36.2

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

جدول 26 : كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2011

المحطة		الشهر											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	كمية الأمطار	6.00	Trace	0.00	1.95	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.60	0.00
	الأيام الماطرة	8	3	0	6	0	0	0	0	0	0	2	0
مطار العين	كمية الأمطار	12.80	0.00	0.00	9.05	0.00	0.00	0.00	0.20	1.00	1.80	0.00	0.00
	الأيام الماطرة	6	0	0	6	0	0	0	1	2	1	0	0
مطار دبي	كمية الأمطار	6.00	0.45	0.10	16.75	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.81	0.00
	الأيام الماطرة	4	3	1	7	0	0	0	0	0	0	3	0
مطار الشارقة	كمية الأمطار	6.40	1.60	0.05	10.45	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	الأيام الماطرة	7	3	1	7	0	0	0	0	0	0	3	0
مطار رأس الخيمة	كمية الأمطار	7.90	4.10	0.00	17.45	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	الأيام الماطرة	3	1	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0
مطار الفجيرة	كمية الأمطار	6.50	3.00	0.00	19.70	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	26.70	0.30	Trace
	الأيام الماطرة	8	2	0	5	0	0	0	0	0	2	1	1

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

2.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية ذات الندرة الشديدة بشكل عام، وتتكون الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة من موردين رئيسيين، هما:

1. الموارد التقليدية للمياه العذبة، ومصدرها الرئيسي هو المياه الجوفية، التي تجري تغذيتها بشكل رئيسي من خلال الأمطار الهاطلة سنوياً.
2. الموارد غير التقليدية، حيث تعتبر المورد الرئيسي للمياه العذبة في الإمارات.

مؤشرات المياه الجوفية والمياه المزالة ملوحتها

تقدر كمية المياه الجوفية الموجودة في دولة الإمارات بحوالي 583 كم^3 (كل كم^3 يساوي مليار متر مكعب)، وقدرت كمية المياه العذبة منها بنحو 20 كم^3 وتشكل ما نسبته 3 % من إجمالي المياه الجوفية الموجودة في الدولة، وينبغي الإشارة إلى أنه نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه، ومحدودية الموارد المائية من المصادر التقليدية، فإن الاستجابة كانت بزيادة إنتاج المياه من المصادر غير التقليدية، حيث بلغ إجمالي كمية المياه المنتجة عام 2011 حوالي 1,725 مليون متر مكعب، وبمعدل زيادة سنوية بلغت 3.3 % بين عامي 2007 - 2011.

مؤشرات استخدام المياه

ازداد استخدام المياه التي يتم التزويد بها من هيئات إنتاج المياه بحوالي 16 % خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2011 كما يوضح الشكل رقم **24**، وقد سجلت إمارة أبوظبي أعلى نسبة استخدام، حيث يشكل استخدامها ما نسبته حوالي 61 % من إجمالي المياه المستخدمة، وترتبط الزيادة في استخدام المياه بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستخدمة للمياه، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المشتركين في المياه بين عامي 2007 و 2011 حوالي 45 %.

شكل 24 :

كمية المياه المستخدمة 2007 - 2011

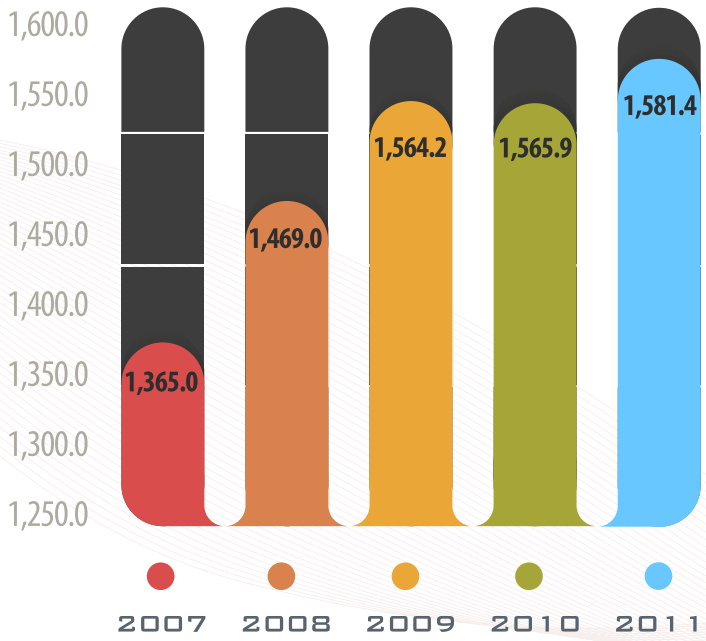

المصدر: وزارة الطاقة- التقرير الإحصائي السنوي للكهرباء والماء -2012 البيانات أولية –قابلة للتعديل

3 2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك الكهرباء

ازدادت القدرة الإنتاجية لمحطات توليد الكهرباء عام 2011 بنسبة 48 % مقارنةً بعام 2007، وازدادت كمية الكهرباء المنتجة خلال الفترة من 2007 لغاية 2011 بما نسبته حوالي 32 %، وقد بلغ إنتاج الكهرباء الإجمالي 104,142 جيجا واط ساعة في عام 2011 ، ويلاحظ أن إمارتيّ أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي88 % من الإنتاج، بينما تنتج بقية الإمارات 12 % من الإنتاج.

وارتفعت كمية الكهرباء المستهلكة بنسبة 37 % عام 2011 مقارنةً بعام 2007، كما دلت النتائج في عام 2011 على أن إمارة أبوظبي تستهلك حوالي 45 % من مجموع الكهرباء المستهلكة، مقابل مشاركتها بأكثر من 54 % من الكهرباء المنتجة، بالمقابل فإن إمارة دبي تستهلك حوالي 35 % من إجمالي الكهرباء المستهلكة، وتنتج حوالي 33 % من إجمالي الكهرباء المنتجة، كما يلاحظ أن الفرق بين الكمية المنتجة والمستهلكة يشكل حوالي 8 %، وهذا الفرق غالباً ما يكون فاقداً، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المشتركين في الكهرباء بين عامي 2007 و2011 حوالي 27 %.

شكل 25 :

إجمالي استهلاك الكهرباء 2007 - 2011

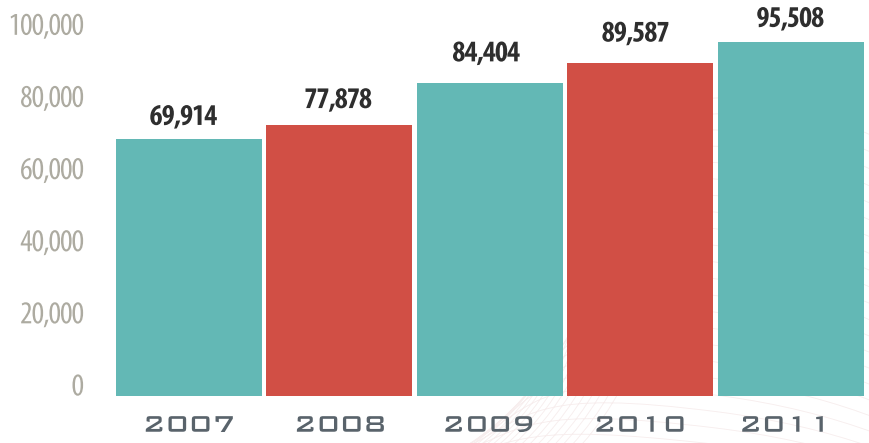

المصدر : وزارة الطاقة التقرير الإحصائي السنوي للكهرباء والماء –2012 البيانات أولية – قابلة للتعديل

4.2.3 مؤشرات إحصاءات النفايات

بلغت كمية النفايات المجمّعة من مختلف التجمعات في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2011 حوالي 24,020 ألف طن، وتعتبر هذه الكمية كبيرة بشكل عام، وقد يعود السبب في ذلك إلى نشاط الأبنية والإنشاءات، التي تنتج كميات كبيرة من المخلفات، خاصة في إمارتي أبوظبي و دبي، حيث شكلت النفايات المجمّعة منهما ما حوالي 85 % من إجمالي النفايات المجمّعة في الدولة.

شكل 26 :

التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب الإمارة 2011

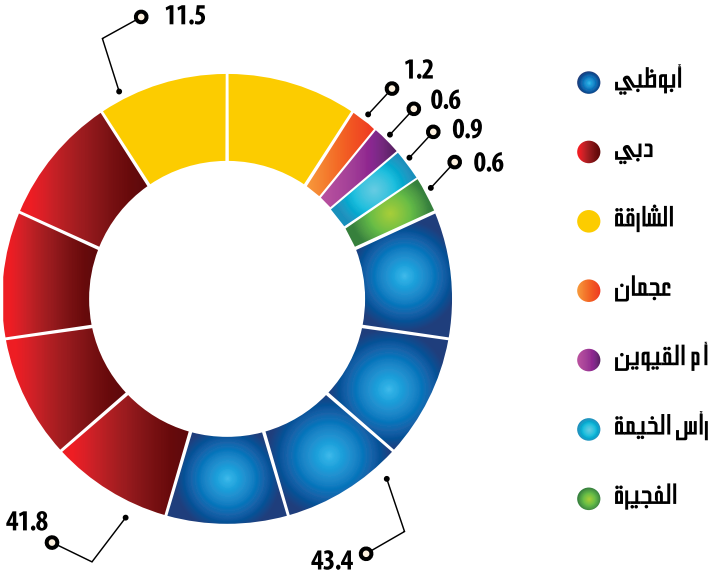

من جانب آخر يتضح من البيانات أن النفايات المجمّعة في الدولة ليست ذات خطورة، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

شكل 27 :

التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب النوع 2011

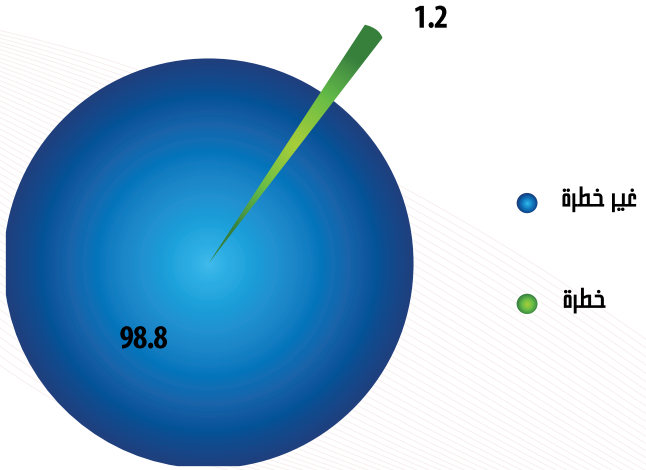

ويتم التخلص من النفايات في دولة الإمارات العربية المتحدة بطرق آمنة، حيث يتم استخدام أسلوب الطمر لحوالي 53 % من النفايات غير الخطرة، ويتم إعادة تدوير نحو 21 % من النفايات غير الخطرة المجمعة، ويتوزع الباقي بين التحويل إلى سماد وطرق معالجة أخرى آمنة، ومن الممكن في المستقبل استخدام النفايات بغرض توليد الطاقة، مما يقلل من أضرار النفايات، ويوفر الطاقة بكلف قليلة.

شكل 28 : التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمعة غير الخطرة حسب أسلوب التخلص 2011

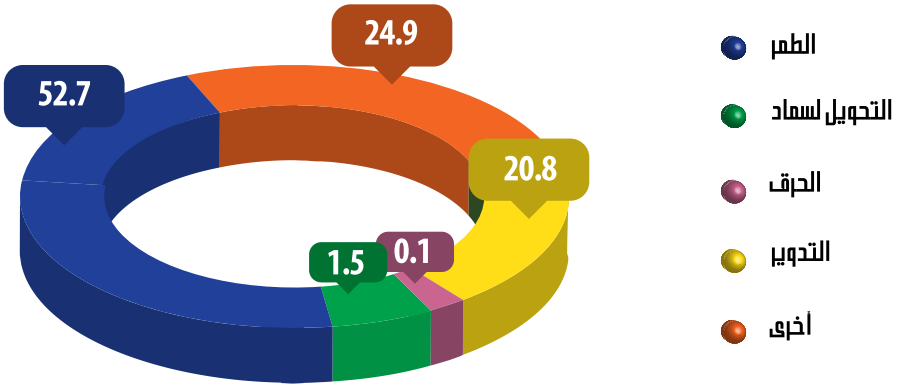

5.2.3 مؤشرات الهواء

1. أظهرت النتائج أن المتوسط السنوي لتركيز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء هو ضمن الحد السنوي المسموح به حسب المواصفات المعتمدة في الدولة خلال الأعوام 2008 - 2010، وذلك في جميع محطات رصد الهواء.
2. أظهرت النتائج أن هناك تجاوزاً للحد المسموح به سنوياً في تركيز الأغبرة المستنشقة (PM10)، حسب المواصفة المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي لأغلب السنوات، وفي أغلب محطات رصد الهواء.
3. بلغ صافي كمية الانبعاثات الكلية من الغازات الدفيئة كمكافئ ثاني أكسيد الكربون 74,436 ألف طن في عام 1994، بينما بلغ 119,885 ألف طن في عام 2000، أي بزيادة مقدارها 61 % ، وأغلبها كان من أنشطة إنتاج واستهلاك الطاقة.

6.2.3 مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية

بلغ عدد المحميات المعلنة بشكل رسمي 21 محمية في عام 2012 ، وتبلغ مساحتها الإجمالية 5037.7 كم^2، وبلغ عدد المحميات البرية منها 12 محمية، والبحرية 9 محميات، وقد سجلت إمارة الشارقة العدد الأكبر في عدد المحميات الطبيعية، إذ بلغ عددها 9 محميات، وتشكل مساحة المحميات الطبيعية الكلية حوالي 7.1 %، ومساحة المحميات البحرية حوالي 6.8 %، أما المحميات البرية فحوالي 0.3 % من مساحة الدولة، وساهمت إمارة أبوظبي في معظم مساحة المحميات، فشكلت مساحة المحميات في إمارة ابوظبي ما نسبته 94 % من إجمالي مساحة المحميات في الدولة.

شكل 29 :

توزيع مساحات المحميات الطبيعية حسب الإمارة 2012 (كم2)

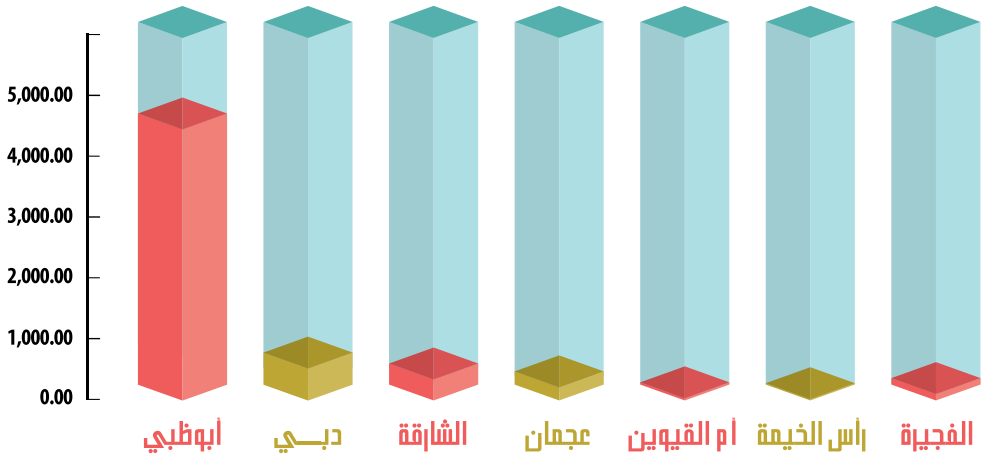

ص.ب. 93000 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 5592000 2 971 +

فاكس : 5592999 2 971 +

الموقع الإلكتروني : uaestatistics.gov.ae